الأمم المتحدة
S/2021/152



Distr.: General
19 February 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 18 شباط/فبراير 2021 موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمتها السيدة جانين هينس بلاشارت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، وإستونيا، وأيرلندا، وتونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفرنسا، وفييت نام، وكينيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنيجر، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بالجلسة المعقودة عن طريق بالفيديو بشأن الموضوع "الحالة في ما يتعلق بالعراق" يوم الثلاثاء 16 شباط/فبراير 2021. وقد أدلى ممثل العراق أيضا ببيان.

ووفقاً للإجراء الوارد في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، وهو الإجراء الذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة وهذه البيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) باربرا **وودورد**
رئيسة مجلس الأمن



الرجاء إعادة التدوير

21-02364 (A) 220221 180321



المرفق الأول

إحاطة الممثلة الخاصة للأمين العام للعراق، جانين هينس – بلاشارت

اسمحوا لي أن أبدأ بإدانة الهجوم الصاروخي المميت الذي وقع الليلة الماضية على إربيل. وتشكل هذه المحاولات المتهورة لتأجيج التوترات تهديدا خطيرا لاستقرار العراق. ومن الأهمية بمكان الآن وجود تعاون وثيق بين بغداد وإربيل من أجل تقديم الجناة إلى العدالة.

وفيما يتعلق بالأثر المستمر للجائحة، فقد استقبلنا عاما جديدا يأمل العراقيون فيه طي صفحة الماضي على عدد من الجبهات: التعافي من الجائحة، والانتخابات، والإصلاح الاقتصادي، وتعزيز سيادة القانون، وتوفير بيئة أكثر أمنا للجميع. وفي حين يتيح عام 2021 فرصا عديدة لإجراء تغيير عميق وإيجابي في تلك المجالات وغيرها، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. وكما أشرت في آخر إحاطة قدمتها إلى مجلس الأمن (S/2020/1144، المرفق الأول)، فإن تأثير الأزمات المتعددة والمترابطة التي يعاني منها العراق سيدوم. ولذلك فإن فقد اشتدت الحاجة إلى العمل الحاسم والمتضافر.

وفيما يتعلق بالاقتصاد، لا يزال العراق يعاني من صعوبات مالية واقتصادية حادة، كما يتبين من الانخفاض الاستثنائي في قيمة الدينار العراقي بأكثر من 20 في المائة في أواخر شهر كانون الأول/ديسمبر. ومع ذلك، أدت زيادة عائدات النفط بنسبة 40 في المائة تقريبا منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى تخفيف حدة أزمة السيولة، مما أعطى متنفسا للحكومة إلى حد ما. ومن المنتظر أن تتيح الزيادة المستمرة المتوقعة في أسعار النفط للحكومة المضي قدما في معالجة المسائل الملحة، مثل تقديم الخدمات العامة ودفع مرتبات الموظفين المدنيين.

ولكن للأسف، لم يحرز سوى تقدم ضئيل جدا في تنفيذ تدابير الإصلاح التي تمس الحاجة إليها، على النحو المبين في الكتاب الأبيض عن الاقتصاد الصادر في العام الماضي. ولذلك يجدر تكرار القول بأن العراق لا يمكنه الاستمرار في الاعتماد على استخراج الموارد، كما لا يمكنه تحمل العبء المفرط لقطاع عام ضخم. وكما هو الحال دائما، فإن مكافحة الفساد الاقتصادي والسياسي، وتعزيز الحوكمة القوية، والشفافية والمساءلة يجب أن تكون جميعها بمثابة شعارات مصاحبة لهذا الإصلاح.

وكما أوضحتُ مرارا في الماضي، أُضيعت فرص كثيرة لإجراء إصلاحات مجدية وضرورية منذ عام 2003. وقد حان الوقت لإعطاء الأولوية للتنويع الاقتصادي المستدام، فضلا عن تطوير قطاع خاص يوفر فرص العمل، ويُضفي قيمة مضافة. وأكرر: إن الاعتماد على أسعار السلع الأساسية المتقلبة ليس استراتيجية على الإطلاق، وفي نهاية المطاف، لا يمكن إلا أن يأتي بنتائج عكسية.

وفيما يتعلق بالميزانية والعلاقات بين بغداد وإربيل، يتطلب الاتفاق على قانون موازنة 2021 المصالحة والتوافق بين بغداد وإربيل. وفي ذلك السياق، يؤسفني أن أبلغ مرة أخرى بأن التوصل إلى اتفاق نهائي ودائم بشأن مسائل الميزانية والمسائل الأكبر لا يزال أمرا بعيد المنال. والحقيقة المرة هي أن المفاوضات البناءة بين بغداد وإربيل لا يزال يعرقلها غياب بعض القوانين منذ عام 2005، منها على سبيل المثال قانون تقاسم النفط والعائدات. وتشمل مجالات الخلاف الأخرى أيضا الأراضي المتنازع عليها.

وحتى الآن، لم يُحدَّد أي جدول أعمال أو جدول زمني لمعالجة تلك المسائل المعلقة. وسيدرك أولئك الذين تابعوا عن كثب المفاوضات الأخيرة بشأن الميزانية أن المفاوضات لم يكن محورها المسائل

التقنية فقط، مثل عدد البراميل المنتجة في اليوم. بل كانت سياسية بطبيعتها – بشأن الشكوك العميقة وانعدام ثقة. ونظراً لوفرة الدروس التي يقدمها تاريخ العراق، فإن الكثيرين يعتبرون الحالة الراهنة مخيبة للآمال بوجه خاص. واسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى أن وجود علاقة إيجابية ومستقرة بين اتحاد العراق وإقليم كردستان أمر أساسي للغاية لاستقرار البلد بأسره. وبطبيعة الحال، يتطلب توطيد وتعزيز النظام الاتحادي العراقي تنازلات من كلا الجانبين وممارسة الجانبين لما يدعوان إليه. كما يتطلب الاستخدام المسؤول من قبل الجميع لخطاب معتدل.

وفيما يتعلق بالجدول الزمني للانتخابات، قرر مجلس الوزراء، بالتشاور مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، تحديد موعد جديد للانتخابات في العراق – 10 تشرين الأول/أكتوبر 2021 – بعد أربعة أشهر من الموعد المقرر أصلا. وفي الوقت نفسه، أقر البرلمان التشريع اللازم لتمويل الانتخابات، ويجري حاليا تسجيل المرشحين والتحالفات في جميع أنحاء البلد، فضلا عن استكمال سجلات الناخبين. بيد أن البرلمان لم يضع بعدُ اللمسات الأخيرة على قانون المحكمة العليا الاتحادية الذي لا يزال عالقا. وبما أن المحكمة تصادق على نتائج الانتخابات، فلا يمكن قبول المزيد من التأخيرات. وأود أن أحث جميع الأطراف على المضي قدما على الفور؛ فعدم القيام بذلك لن يكون مفهوما.

ولكي تجرى انتخابات ذات مصداقية، من الضروري أن تعمل الأحزاب والمرشحون في بيئة حرة وآمنة. وينطبق الشيء ذاته على العاملين في وسائط الإعلام. وفي هذا الصدد، أقل ما يمكن قوله إن الحوادث الأخيرة تثير قلقا بالغا.

ومع أخذ ذلك بعين الاعتبار، أدعو جميع الأطراف وأصحاب المصلحة والسلطات إلى الاجتماع والاتفاق على مدونة لقواعد السلوك والسماح لجميع المرشحين العراقيين بالعمل بحرية، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو المعتقد أو الخلفية. وأي عراقي يرغب في المشاركة في الانتخابات كمرشح أو عضو في الحملة الانتخابية، يجب أن يتمكن من القيام بذلك بدون أن يتعرض للتخويف أو الاعتداء أو الاختطاف أو الاغتيال. وغني عن القول أن الناخبين يجب يشعروا بحرية تامة في اختيار مرشحيهم المفضلين.

وأمام مجلس الأمن حاليا طلب من حكومة العراق لمراقبة الانتخابات. وأفهم أنه لم يتخذ بعد قرار في هذا الشأن، ولكنني أود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أهمية الحصول على توضيحات. وإذ أخاطب المجلس، أود أيضا أن أؤكد أنه مهما كان رد المجلس، فإن الانتخابات ستكون بقيادة العراق وملكيته في جميع الأوقات. وآمل مخلصة أن تأخذ القيادة السياسية العراقية كلها هذا الأمر بجدية. ومما لا يقل أهمية، وإن لم يكن مفهوما دائما فهما كاملا، حقيقة أن الأمم المتحدة لا تنحاز إلى أي طرف. إن استقلالنا وحيادنا يحددان هويتنا.

لقد أدركت أن الحقائق لا تسود دائما. بل على العكس من ذلك، فإن الحقائق تطغى عليها بسهولة في بعض الأحيان التصورات المسبقة، التي يمكنها بدورها أن تتحول إلى حقائق زائفة، بل وخطيرة، ولكنها مقبولة. وكما قلت في المرة الماضية، فإن المعلومات المغلوطة والمؤامرات مسمومة. وتتطلب الانتخابات ذات المصداقية بذل جهود جماعية منسقة ومناسبة التوقيت وشفافة، مع تولي جميع الأطراف والسلطات وأصحاب المصلحة مسؤولياتهم في خدمة الشعب العراقي.

ولا بد لي من القول إنه بعد أسابيع من التصريحات المربكة، فإن ما يشجعني هو التصريحات الأخيرة التي أدلى بها بعض كبار القادة السياسيين العراقيين، والتي تؤكد بوضوح أهمية إجراء انتخابات ذات مصداقية وتدعو إلى وحدة الدولة والأمة، مع هوية وطنية شاملة للجميع.

وأنتقل إلى السياسة والقضايا المحلية والاجتماعية، فيما يتعلق بالحاجة الملحة إلى مزيد من الشفافية والعدالة والمساءلة، أود أن أذكر بوضوح أن القمع وانتهاكات الحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع السلمي، والاختفاء القسري، وعمليات القتل المستهدف، لا مكان لها في أي ديمقراطية. وللأسف، لا تزال الشفافية والعدالة والمساءلة غائبة إلى حد كبير في جميع أنحاء العراق، بما في ذلك في إقليم كردستان، لا سيما عندما يتعلق الأمر بقمع الاحتجاجات العامة. وإذا لم يتغير ذلك، فإن الغضب الشعبي سوف يندلع مرة أخرى عاجلاً أو آجلاً.

وفيما يتعلق بالجماعات المسلحة والمفسدين والسياق الأمني والجنائي، فعلى الرغم من أن العراقيين احتفلوا بالذكرى الثالثة للهزيمة الإقليمية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في كانون الأول/ديسمبر الماضي، فإن الهجمات الانتحارية الشنيعة التي استهدفت سوقا في بغداد، والتي أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 30 شخصا وإصابة أكثر من 100 آخرين، أظهرت بشكل مؤلم أنه لم يتم دحر التطرف العنيف. لقد كانت عملا خسيسا من أعمال الجبن وتذكيرا صارخا بأن العراق لا يمكنه أن يكتفي بما حققه من إنجازات حتى الآن. وبطبيعة الحال، فإن تعزيز السلامة والأمن يتعلق بمعالجة الأسباب الجذرية للتطرف بقدر ما يتعلق بالقدرة المباشرة على الاستجابة للتهديدات على أرض الواقع.

وعلى الرغم من العمل في سياق جغرافي - سياسي معقد بشكل فريد، يواصل القادة العراقيون الحفاظ على علاقات مفتوحة لخدمة سياسة خارجية تؤكد على سيادة العراق. وكما سمعني أعضاء المجلس أؤكد من قبل، فإنه ليس ثمة مبالغة في التشديد على محورية العراق بالنسبة للاستقرار الإقليمي. يجب على العراق أن يبني قدرته على الصمود وأن يكون بمنأى عن المنافسات. وبطبيعة الحال، فإن تلك المسؤولية يتحملها أساسا العراقيون أنفسهم، ولكن يتحملها أيضا أصحاب المصلحة الإقليميون والمجتمع الدولي ككل. ومرة أخرى، تشكل المحاولات المتهورة لإشعال التوترات، مثل الهجوم الصاروخي الذي وقع الليلة الماضية على أربيل، تهديدات خطيرة لاستقرار العراق.

وأنتقل الآن إلى الحالة الإنسانية، عندما قدمت آخر إحاطة إلى مجلس الأمن، كانت الحكومة العراقية قد جددت مؤخرا جهودها الرامية إلى إغلاق مخيمات العراقيين المشردين داخليا، وكثير منهم من النساء والأطفال. ولا تزال عمليات إغلاق المخيمات مستمرة على مدى الأشهر الثلاثة الماضية، كما أن احتمال حدوث المزيد من الإغلاقات وشيك.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، سمعني الأعضاء أؤكد تفهمنا لاهتمام العراق بإنهاء التشريد، لكنني أكدت أيضا أن عمليات الإغلاق هذه ينبغي ألا تؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها، مثل النزوح الثانوي، أو عودة الأشخاص إلى مناطق ليس فيها ما يكفي من أماكن إيواء أو خدمات أساسية. ولكن ذلك يحدث للأسف، ونحن نتكلم الآن.

ولا يسعني اليوم إلا أن أكرر نفسي: فالتسرع والتعتيم المحيط بقرارات إغلاق المخيمات يثيران قلقا كبيرا لدى الكثيرين. ومرة أخرى، أود أن أحذر من القرارات التي يمكن أن تُعجّل بسهولة بأزمة أخرى. باختصار، فإن إغلاق المخيمات لا يمكن أن يكون هدفا في حد ذاته. وبدلاً من ذلك، يجب أن ينصب

التركيز على التدابير الآمنة والكريمة لحل مشكلة النزوح. وبناء على ذلك، نحث السلطات العراقية على أن تعتمد على وجه السرعة خطتها الوطنية للحلول الدائمة وتبدأ تنفيذها.

وفي سياق منفصل، وإن كان ذا صلة، أود أيضا أن أذكّر السلطات بحوالي 000 30 عراقي يقيمون في مخيم الهول في سورية، بما في ذلك عدد من الحالات الإنسانية العراقية غير المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وكما نعلم جميعا، لا يزال مخيم الهول قنبلة موقوتة. إذا انفجرت، فإن التأثير سيكون هائلا. إن العراق، مثله مثل أي دولة، يتحمل مسؤولية استعادة مواطنيه، بدءا بالحالات الإنسانية. لقد قطعت وعود كثيرة، وقد حان الوقت حقا للوفاء بها. ومرة أخرى، يجب التعامل على وجه السرعة مع الحالات الإنسانية غير المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، دون أعذار.

وفيما يتعلق بسنجار، كما قلت من قبل، فإن التوقيع على اتفاق تشرين الأول/أكتوبر كان مجرد خطوة أولى. وفي زيارة إلى سنجار الشهر الماضي، أتيحت لي فرصة مرة أخرى للتفاعل مع ممثلي ومسؤولي سنجار. وهناك شيء واحد واضح: ينتظرنا الكثير من العمل. ولا يزال المفسدون، المحليون والخارجيون، يربكون المشهد. ولذلك، أود أن أؤكد مرة أخرى على أهمية إنشاء هياكل أمنية مستقرة دون مزيد من التأخير، يليه إنشاء إدارة موحدة. ولا شك في أن هناك حاجة ملحة إلى عمل المزيد، في وحدة وبوتيرة أسرع.

وسأتناول الآن مسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية. على الرغم من استمرار القيود المفروضة على التنقل، عقدت اللجنة الثلاثية واللجنة الفرعية الفنية بنجاح اجتماعات شبه عن بعد. وأكدت اللجنة إغلاق ملفات قضايا 20 مفقودا كويتيا رسميا. وهذا تقدم كبير بعد 16 عاما من آخر عملية لتحديد الهوية. وأتقدم بأحر التعازي لأسر الضحايا، الذين انتظروا هذا الاستنتاج ثلاثة عقود.

إن أعمال التحقيق المتواصلة التي تقوم بها وزارة الدفاع العراقية تجسد التزام العراق بهذا الملف. ومن الواضح أن التعاون الطويل الأمد بين العراق والكويت، بدعم قوي من اللجنة الثلاثية واللجنة الدولية للصليب الأحمر، يؤتي ثماره. وأدعو جميع الشركاء إلى اغتنام زخم التقدم الذي تحقق مؤخرا لمواصلة المضي قدما في البحث عن المفقودين.

وفي الختام، أود أن أعيد التأكيد على أن إجراء انتخابات ذات مصداقية يتطلب جهدا جماعيا والتزاما من جميع العراقيين. ولكي تكون الانتخابات محل ثقة، يجب دحض النظريات التي لا أساس لها، ودحض الاتهامات التي لا أساس لها، والاستعاضة عن الترهيب بالمساءلة. يجب أن تسود الشفافية، وألا تكون الولاءات للبيع. وفي هذه السنة الانتخابية البالغة الأهمية، يحدوني الأمل في أن يتمكن العراقيون من مواصلة الاعتماد على دعم المجلس الثابت وتضامنه.

المرفق الثاني

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

[الأصل: بالصينية والإنكليزية]

أشكر الممثلة الخاصة على إحاطتها، وأرحب بالممثل الدائم للعراق في هذه الجلسة.

إن العملية السياسية في العراق تمر في الوقت الراهن بمرحلة حرجة، مقترنة بأوضاع أمنية معقدة وحالة اقتصادية وإنسانية صعبة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم تماما رغبات الشعب العراقي وأن يدعم الحكومة العراقية في التصدي على النحو المناسب لمختلف التحديات الداخلية والخارجية، وحماية الأمن والاستقرار الوطنيين، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر الإعراب عن تقديرنا ودعمنا للممثلة الخاصة للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على عملهما. وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام (S/2021/120) والإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام، أود أن أُدلي بالملاحظات التالية.

أولا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يهيئ مناخا مواتيا للعملية السياسية والمصالحة الوطنية في العراق. إن إجراء انتخابات مبكرة هو أهم أجندة سياسية للعراق هذا العام. كما أنها خطوة هامة في عملية الانتقال في العراق. ونشيد بالانتهاء من وضع العراق للتشريعات ذات الصلة وبما يحرز من تقدم نشط في الأعمال التحضيرية للانتخابات. ونأمل أن تجري الانتخابات بسلاسة لتحقيق رؤية الشعب العراقي. وكتعبير عن الدعم، تبرعت الصين بأنظمة تداول بالفيديو عن بعد وأجهزة كمبيوتر مكتبية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق في بداية هذا الشهر دعما للأعمال التحضيرية للانتخابات.

وفي الآونة الأخيرة، كتب العراق مرة أخرى إلى رئيس مجلس الأمن بشأن المساعدة الانتخابية (انظر S/2021/135، المرفق). وفي ضوء الممارسة المتبعة في الأمم المتحدة بشأن المساعدة الانتخابية، ينبغي لأعضاء المجلس أن ينظروا في جملة عوامل منها العوامل السياسية والأمنية والقانونية وتلك المتعلقة بالميزانية، وأن يدرسوا بعناية طلب العراق ويناقشوه.

إن تعزيز الوحدة والتضامن فيما بين الأطراف في العراق، وتحقيق الشمولية والمصالحة وتسريع التكامل والتنمية، ليست في صميم مصالح الشعب العراقي فحسب، بل أيضاً في صالح السلام والاستقرار الإقليميين. ونحن نؤيد مواصلة تحسين العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، اللتين ينبغي لهما مواصلة اتصالاتهما وحوارهما بشأن تقاسم الإيرادات ومخصصات الميزانية في إطار السعي المشترك لإيجاد حلول مستدامة. وتدين الصين الهجوم الصاروخي الذي وقع بالقرب من مطار أربيل الدولي أمس، ونحن نعارض أي أعمال تزيد من حدة التوترات في العراق.

ثانياً، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم العراق في تعزيز إنجازاته في مجال مكافحة الإرهاب وحماية الأمن الوطني. وتعارض الصين بحزم جميع أشكال الإرهاب وتدين بشدة التفجير الانتحاري الذي وقع في بغداد في 21 كانون الثاني/يناير. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم العراق في التصدي لخطر الإرهاب وقمع فلول المنظمات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وينبغي له أن يساعد العراق في حل مشكلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتوطيد الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس في مكافحة

الإرهاب. ومن الضروري دعم العراق بنشاط في محاسبة الإرهابيين، مع الاحترام الكامل للسيادة القضائية العراقية وتجنب ازدواجية المعايير بشأن مسائل مكافحة الإرهاب.

وتشيد الصين بتطور العلاقات الودية والتي تعود بالنفع المتبادل بين العراق وبلدان المنطقة. ونتفق مع الأمين العام غوتيريش في تقريره بأن جميع الأطراف المعنية ينبغي أن تلتزم بمبدأ حسن الجوار والصداقة وأن تتصدى معاً للتحديات العابرة للحدود وأن تحترم على نحو فعال السيادة الإقليمية للبلدان المعنية. ويجب أن يحصل أي عمل عسكري على الأراضي العراقية على موافقة الحكومة العراقية. وترحب الصين بالتعاون الوثيق بين العراق والكويت بشأن مسألة المفقودين والممتلكات وتأمل في أن يستمر إحراز تقدم في الجهود ذات الصلة.

ثالثاً، ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد العراق في مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتطوير اقتصاد البلد وتحسين سبل عيش الناس. ويشكل انخفاض أسعار النفط وانتشار الجائحة منذ فترة تحديات هائلة لإعادة إعمار العراق وتنميته. ونلاحظ أن الحكومة العراقية تبذل جهوداً لتعزيز الوقاية من الجائحة ومكافحتها وتتخذ تدابير متعددة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته بنشاط وأن يواصل تقديم المساعدة إلى العراق وأن يدعم إعادة بناء البنى التحتية الرئيسية وأن يعزز التنوع الاقتصادي وأن ينهض بالقدرات في مجال الخدمة العامة وأن يحسن حالة الفئات الضعيفة، ومن ضمنها المشردون داخلياً.

وقد قدمت الصين، على مر السنين، دعماً قوياً لإعادة إعمار العراق وتنميته من خلال التعاون العملي بأشكال مختلفة. ووقفنا بثبات مع شعب العراق وحكومته منذ تفشي جائحة كوفيد-19. وأرسلنا على الفور فريقاً من الخبراء لتدريب العاملين الطبيين في البلد وبنينا مختبراً للفحوص وتبرعنا بلوازم الوقاية من الجائحة. وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام، تم تسليم إمدادات معونة إنسانية مثل سيارات الإسعاف والمولدات الكهربائية إلى العراق. وسيتم التبرع بنحو 000 50 جرعة من لقاح كوفيد-19 إلى العراق في المستقبل القريب. وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي لمساعدة شعب وحكومة العراق على مواجهة الصعوبات والتحديات وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في وقت مبكر.

المرفق الثالث

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أشكر الممثلة الخاصة جينين هينيس – بلاسخارت على إحاطتها وعلى العمل الممتاز الذي تقوم به هي وفريقها دعماً للحكومة العراقية.

ونعرب عن تضامننا مع الحكومة العراقية ودعمنا لها فيما تواجه تحديات سياسية واقتصادية وأمنية، فضلاً عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

من الضروري أن تسهم جميع الجهات المعنية العراقية في تحسين البيئة اللازمة لإجراء انتخابات برلمانية تتسم بالمصداقية والشفافية والشمول، وهذا أمر حاسم الأهمية لاستعادة الثقة في النظام السياسي في العراق. ونرحب بالانتهاء من وضع التشريعات الانتخابية وندعو إلى مواصلة الأعمال التحضيرية التقنية للانتخابات بالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ونحيط علماً بطلب العراق أن تقوم البعثة بدور في مراقبة الانتخابات. ويجب على مجلس الأمن أن ينظر بجدية في الخيارات المتاحة للاستجابة لطلب العراق.

ونؤيد تأييداً تاماً الخطوات التي تتخذها حكومة العراق من أجل إجراء الإصلاحات التي تمس الحاجة إليها. وندعو الحكومة إلى تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المقترحة في كتابها الأبيض واتخاذ تدابير إضافية لتحسين الحكم وسيادة القانون ووضع جميع القوات المسلحة تحت سيطرة الدولة.

إن الهجمات الإرهابية الجارية في العراق، بما في ذلك على البعثات والمواكب الدبلوماسية، تثير بالغ القلق. ونذين بشدة الهجوم الصاروخي المميت الذي وقع أمس في أربيل. ونؤكد من جديد دعمنا المستمر لأمن العراق ومكافحة داعش في أعقاب الهجوم الإرهابي الأخير في بغداد. كما نؤكد مجدداً على ضرورة احترام جميع الأطراف الفاعلة لسيادة العراق وسلامته الإقليمية والامتناع عن أي عمل عسكري من شأنه أن يهدد استقرار البلد.

ونرحب بتعيين ثالث امرأة عضواً في مجلس الوزراء العراقي ونؤيد دعوة رئيس العراق إلى وضع برامج لدعم تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. وفيما يتعلق بجهود الحكومة لمكافحة كوفيد-19، يجب إيلاء مزيد من الاهتمام لتأثير الأزمة على النساء والأطفال الذين ما زالوا الأكثر تضرراً.

يساورنا القلق إزاء العنف المستمر ضد المتظاهرين ونشطاء المجتمع المدني والصحفيين. ونحث حكومة العراق على اتخاذ المزيد من الخطوات لضمان المساءلة عن جميع الانتهاكات وحماية حرية التعبير والتجمع السلمي. ونرحب بتعاون حكومة العراق مع اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، ونحث الحكومة على اعتماد تشريع بشأن الحماية من الاختفاء القسري.

وفيما يتعلق بمسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة، نرحب بتحديد هوية 20 مفقوداً كويتياً، عُثر على رفاتهم في العراق. ونأمل أن يعطي هذا التقدم زخماً لمزيد من التطورات في هذا التعاون الإنساني الهام بين حكومتي الدولتين.

المرفق الرابع

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشـــكر الممثلة الخاصـــة للأمين العام على إحاطتها. وأود أن أؤكد لها دعم فرنســـا الكامل في اضطلاعها بمهمتها.

إننا أمام منعطف فيما يتعلق بمستقبل العراق. وقد أعرب السكان عن تطلعات مشروعة لجعل البلد أكثر ديمقراطية وأكثر عدلاً وســـيادة. ومن واجب المجتمع الدولي أن يرافق العراق على هذا الدرب. وهذا يعني، أولاً وقبل كل شــيء، أننا بحاجة إلى ضــمان إجراء الانتخابات في تشــرين الأول/أكتوبر. وقد أعربت الحكومة العراقية عن رغبتها السـيادية في أن تشـارك الأمم المتحدة في مراقبة الانتخابات المقبلة. وتقع على عاتق مجلس الأمن مســـؤولية تقديم اســـتجابة ترقى إلى مســـتوى توقعات العراق، مع مراعاة المخاطر الاستراتيجية التي تمثلها تلك الانتخابات لمستقبل البلد واستقرار المنطقة. وستشارك فرنسا في هذه المناقشة، كما فعلت في بروكســـل، للدفاع عن فكرة المســـاهمة الأوروبية في مراقبة الانتخابات. وهذه مســـألة ملحة. ويجب أن نتصرف.

إن مساعدة العراق تعني أيضاً الوقوف معه لضمان الحفاظ على أمنه وسيادته وسلامته الإقليمية. ويُظهر هجوم 21 كانون الثاني/يناير في بغداد أن خطر داعش لا يزال قائماً بل إنه ازداد ســوءاً، والشــعب العراقي هو الضــحية الأولى. والحفاظ على قدرة التحالف الدولي على العمل جنباً إلى جنب مع قوات الأمن العراقية أمر أساسي كي لا نُعرض التقدم المحرز في السنوات الأخيرة للخطر.

وتدين فرنسا بأشد العبارات الممكنة إطلاق الصواريخ التي سقطت على أربيل الليلة الماضية، والتي أسفرت عن مقتل شـخص واحد وإصـابة عدد آخر. ونعرب عن تضـامننا مع الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان. وينبغي لنا أيضـا تقديم الدعم الكامل للحكومة العراقية في جهودها الرامية إلى وضـع حد للأنشطة المزعزعة للاسـتقرار التي تقوم بها بعض الجماعات المسـلحة التي هاجمت، على وجه الخصــوص، أهدافاً دبلوماسية في الأشهر الأخيرة.

ويشـير تقرير الأمين العام (S/2021/120) أيضـا إلى اسـتمرار عمليات التوغل في شـمال البلد، وهي حالة تبعث على القلق. إن دبلوماســـية الحكومة العراقية القائمة على التوازن وحســـن الجوار تحظى بدعمنا الكامل. ويجب على جيران العراق أن يقبلوا يد البلد الممدودة.

إن مساعدة العراق تعني قول الحقيقة عما تبقى من عمل. وعلى وجه التحديد، يخطر ببالي مكافحة الفسـاد الاقتصـادي والسـياسـي، الذي يشـل البلد. كما يدور بذهني مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد المتظاهرين. وبعد تسعة أشهر من الإعلان عن إنشاء هيئة لتقصي الحقائق، حان الوقت لكي تبدأ هذه الهيئة عملها في نهاية المطاف.

كما يدور بذهني حالة النازحين. ومن الضـــروري أن تكون عودتهم طوعية وأن تتم بصـــورة آمنة وكريمة. ومن الضـــروري أن يُســـمح لهم بمواصـــلة تلقي المســـاعدة بعد مغادرتهم المخيمات، بما في ذلك المساعدة في مجال الرعاية الصحية، وهي مسألة بالغة الأهمية في سياق جائحة مرض فيروس كورونا.

وتقع على عاتق المجتمع الدولي مســؤولية المســاهمة في المســاعدة على تحقيق الاســتقرار في المناطق المحررة من داعش وإعادة بنائها. وتؤدي فرنســا دورها في هذا الصــدد من خلال مشــروع لبناء مستشفى في سنجار، تم وضع حجر الأساس له في 24 تشرين الثاني/نوفمبر.

أخيراً، يجب أن يحرز الحوار بين بغداد وأربيل تقدماً أسـرع بكثير. وثمة حاجة ملحة للتوصـل إلى اتفاق بشأن مخصصات الميزانية.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أتناول بإيجاز إعادة رفات المواطنين الكويتيين الذين اختفوا في العراق إلى وطنهم. إن فرنسا ترحب بالتعاون بين العراق والكويت الذي سمح بتحديد هوية 20 مواطنا كويتيا. ونأمل أن تستمر تلك العملية.

وعلى الرغم من التحديات العديدة، فإن فرنســا مصــممة على دعم العراق. ونأمل أن يتمكن جميع أصدقاء العراق، عندما يحين الوقت، من التعبير عن دعمهم السياسي والمادي لسيادة هذا البلد.

المرفق الخامس

بيان الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ت. س. تيرومورتي

أشكر الممثلة الخاصة جينين هينيس – بلاسخارت على إحاطتها الشاملة. ونقدر التعاون الوثيق من جانب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مع حكومة العراق لتقديم المساعدة اللازمة للتصدي للتحديات المتعددة التي تواجهها.

أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص التعازي لحكومة وشعب العراق ولأسر الذين قتلوا في الهجمات الإرهابية التي وقعت في بغداد يوم 21 كانون الثاني/يناير. ونحن ندين بشدة تلك الهجمات على المدنيين الأبرياء ونعرب عن تضامننا مع حكومة وشعب البلد. كما أتمنى الشفاء العاجل للذين أصيبوا بجروح خطيرة في تلك الهجمات الخسيسة.

وتمثل هذه الهجمات تذكيرا صارخا بأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لا يزال يشكل تحديا كبيرا للسلام والاستقرار في العراق والمنطقة. وما زال الإرهاب يشكل أخطر يهدد البشرية ويعرض صميم أسسها للخطر. ومن المهم أن يواصل المجتمع الدولي دعمه لقوات الأمن العراقية والحكومة ليتسنى لهما التصدي بمصداقية لخطر الإرهاب وتوفير بيئة خالية من الإرهاب والخوف.

يذكر التقرير (انظر S/2021/68) الذي أعده فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، أن التهديد الذي يشكله داعش على السلام والأمن الدوليين آخذ في التزايد مرة أخرى وأن غالبية مقاتلي التنظيم النشطين في المنطقة وعددهم 10 000 مقاتل موجودون في العراق. وهذا أمر يبعث على القلق الشديد. وينبغي أن ينصب تركيز مجلس الأمن على القضاء على كل تهديد يشكله تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات الإرهابية في العراق وفي أماكن أخرى من العالم. ولضمان اتخاذ إجراءات فعالة، لا بد من اعتماد نهج كلي في الحرب العالمية ضد الإرهاب. وفي هذا السياق، اقترح وزير خارجية بلدي خطة عمل من ثماني نقاط لمكافحة الإرهاب بفعالية خلال الاجتماع الوزاري لمجلس الأمن في الشهر الماضي (انظر S/2021/48، المرفق 5).

ستكون الانتخابات البرلمانية المقبلة في العراق، المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر 2021، فرصة ثمينة لتعزيز جذور الديمقراطية في البلد. ومن شأن إجراء انتخابات شفافة وحرة ونزيهة وشاملة للجميع، تجري في بيئة خالية من العنف وتشهد إقبالا كبيرا من الناخبين، تمكين الحكومة الجديدة من تنفيذ الإصلاحات وتحسين المساءلة وتلبية التطلعات الحقيقية للشعب العراقي، ولا سيما النساء والشباب، وتعزيز الشمولية والمصالحة. كما أن من شأن تقديم المساعدة الدولية إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ومراقبة الأمم المتحدة للعملية الانتخابية تعزيز مصداقية الانتخابات وبناء ثقة الشعب العراقي بشأن نزاهة النتائج.

وفي هذا الصدد، تؤيد الهند تماما طلب حكومة العراق أن تقوم الأمم المتحدة بمراقبة الانتخابات المقبلة في البلد. وسندعم أي عملية تحترم سيادة البلد وتعزز الممارسة الديمقراطية وتجعلها ذات مصداقية، وبالتالي مقبولة لدى شعب العراق. وتمشيا مع تقاليدنا الديمقراطية القوية، تساهم الهند في العمليات الديمقراطية والانتخابية في العراق من خلال تدريب مسؤولي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وإرسال مراقبين للانتخابات.

ويسرنا أن نلاحظ التقدم المحرز في التحضير للانتخابات المقبلة. ومن الخطوات الهامة في هذا الصدد إقرار قانون الانتخابات وتخصيص الأموال للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات. ومن المهم أيضا أن يتم في الوقت المناسب استيفاء الشروط المتبقية لإجراء الانتخابات بسلاسة، مثل استكمال التسجيل البيومتري للناخبين والاتفاق على أعضاء المحكمة الاتحادية العليا. وننوه بالدعم القيّم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة في العملية الانتخابية.

ونشيد بالجهود المتضافرة التي تبذلها حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان لحل جميع المسائل المعلقة. ونشجع الجانبين على مواصلة الحوار البناء من أجل التوصل إلى اتفاق مستدام مُرضٍ على المدى الطويل بشأن هذه المسائل، بما في ذلك فيما يتعلق بتقاسم الإيرادات ومخصصات الميزانية. ويسرنا أيضا أن نرى بدء تنفيذ اتفاق سنجار.

يشكل استمرار الهجمات على المؤسسات الدبلوماسية والقوافل من جانب الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، بما في ذلك الهجوم الذي وقع أمس في أربيل، تحديا خطيرا لجهود الحفاظ على السلام الهش السائد في البلد. ونقدر الجهود التي تبذلها حكومة العراق لتوفير الحماية لجميع البعثات الدبلوماسية. ونأمل أن يتسنى التوصل إلى حل طويل الأجل لهذه المسألة.

ونشيد بجهود حكومة العراق الحثيثة للحفاظ على علاقات ودية وطيبة مع جيرانها ومع البلدان الأخرى في المنطقة. وينبغي أن يكون استقرار البلد ذا أهمية قصوى للمنطقة ولا ينبغي أن يصبح العراق ساحة للنزاعات الإقليمية أو العالمية. وأؤكد مجددا دعم الهند الثابت لسيادة العراق واستقلاله وسلامة أراضيه.

ونرحب بالتعاون بين حكومتي العراق والكويت في إيجاد حل ودي لمسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة، وكذلك إعادة الممتلكات الكويتية. وقد جلب التعرف مؤخرا على هوية مواطنين كويتيين من الرفات التي أرسلتها السلطات العراقية في العام الماضي بعض السلوان لأسر المتوفين. وإلى جانب أهميته من المنظور الإنساني، أدى ذلك الأمر إلى تعزيز المصالحة بين البلدين. وننوه بالدعم الكبير الذي تقدمه اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتيسير إحراز تقدم في هذه المسألة.

إن صداقة الهند مع العراق عميقة الجذور عبر التاريخ. وما فتئت الهند تدعم عراقا ديمقراطيا تعدديا اتحاديا وموحدا ومزدهرا يحقق تطلعات مواطنيه. إن العلاقات بين الشعبين وعلاقاتنا التجارية قوية للغاية. وقد دأبنا على الاستجابة لاحتياجات العراق العاجلة في مجالي الإغاثة والتعمير، وساهمنا بمبلغ 30 مليون دولار أمريكي. ويشمل ذلك دعم مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق، ومساهمة من خلال برنامج الأغذية العالمي، وبناء القدرات في إطار البرنامج الهندي للتعاون التقني والاقتصادي.

إن الهند هي الوجهة المفضلة للعلاج الطبي بالنسبة للعديد من الأصدقاء العراقيين، الذين يزورونها كل عام. واستمر هذا التعاون حتى خلال جائحة فيروس كورونا. ويسعدني أيضا أن أشير إلى أنه بموجب ترتيب الفقاعات الهوائية للرحلات الجوية بين البلدين، سافر أكثر من 000 10 مواطن عراقي إلى الهند خلال الأشهر الأربعة الماضية وحدها لتلقي العلاج الطبي.

وتتخذ حكومة العراق خطوات مشجعة لتحقيق الاستقرار والمصالحة والسلام والتنمية في البلد. والهند، بوصفها صديقا موثوقا به منذ أمد طويل، ستظل شريكا متحمسا للعراق في مساعيه لبناء الدولة لتحقيق الرخاء لشعبه.

المرفق السادس

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

أود أن أعرب عن شكري الخاص للممثلة الخاصة هينس بلاشارت على إحاطتها الممتازة حقا هذا الصباح. وتؤيد أيرلندا بقوة العمل الهام الذي تقوم به هي وفريقها، ولذلك أشكرها مرة أخرى.

وقبل أن أبدأ بياني، أردت أيضا أن أعرب عن تقديري للخدمة المتفانية للسيدة والبول كنائبة للممثلة الخاصة وأن أهنئ خليفتها، السيدة جيسلادوتير. ونتمنى لها كل التوفيق في دورها الجديد، بينما يمر العراق بمرحلة حاسمة الأهمية. ولا بد لي من القول إنه من التطورات المرحب بها رؤية استمرار وجود قيادة نسائية بالكامل في فريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

وأود أن أبدأ بالإدانة الشديدة للهجوم الإرهابي الذي نُفذ في سوق في بغداد في 21 كانون الثاني/يناير، وكذلك هجمات تنظيم داعش المستمرة في جميع أنحاء البلد. ونعرب عن تعازينا لأسر الضحايا وجميع المتضررين من هذا العنف العبثي ومواساتنا لهم. وفي الأسبوع الماضي فقط، سمع المجلس أن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش قد ازداد خلال الجائحة وأن العراق، إلى جانب سورية، لا يزالان محور التركيز الرئيسي لأهداف تنظيم داعش.

وبطبيعة الحال، ندين أيضا بأشد العبارات الممكنة الهجوم الصاروخي الذي نُفذ ليلة أمس في إربيل. وقد أدى ذلك بشكل مأساوي، كما سمعنا، إلى خسائر في الأرواح. ونشجع التعاون بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لإجراء تحقيق سريع في ذلك الهجوم من أجل محاسبة الجناة.

وترفض أيرلندا بشدة أي محاولة لزعزعة استقرار العراق وهو في طريقه إلى مستقبل أكثر سلاما. والمجلس موحد في دعمه لأمن العراق وسلامته الإقليمية. كما أننا متحدون في مكافحة الإرهاب، الذي لا يزال المجتمع الدولي ملتزما بالتصدي له وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني.

وإذ تجمعت طائفة الأيزيدين في العراق الأسبوع الماضي لدفن أحبائهم، اسمحوا لي أن أكرر دعوة نادية مراد المجلس بشكل واضح إلى أن يكفل محاسبة مرتكبي الجرائم المروعة ضد تلك الطائفة.

وفي حين أن المساءلة ضرورية، فإن الطريقة التي نتبعها في تحقيق العدالة مهمة أيضا. ولا تزال أيرلندا تعارض استخدام عقوبة الإعدام في جميع الظروف، ونأسف لعمليات الإعدام الأخيرة التي نفذت في العراق.

وتؤيد أيرلندا تماما العمليات الديمقراطية في العراق. ونرحب بالتزام رئيس الوزراء الكاظمي بإجراء إصلاحات سياسية هامة وتنظيم انتخابات مبكرة، ونحيط علما بقرار تأجيل تلك الانتخابات إلى شهر تشرين الأول/أكتوبر.

ومن الواضح أنه لا يزال يتعين القيام بعمل هام لضمان تمكين الشعب العراقي من التصويت بحرية وأمان، وتتحمل جميع الأطراف الفاعلة في العراق مسؤولية كفالة ذلك. إن الانتهاء مؤخرا من وضع التشريعات الانتخابية محل ترحيب كبير، ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يقوم الآن بدوره.

وأود أن أشير إلى الرسالة التي تم تلقيها الأسبوع الماضي من وزير الخارجية حسين بشأن مراقبة الانتخابات. نحن ننظر بعناية في هذه المسألة الهامة ونتطلع إلى المزيد من المناقشات بشأن هذه المسألة.

وأود أن أؤكد اليوم على أن العملية السياسية يجب أن تكون شاملة للجميع إذا أريد لها النجاح. وينبغي إشراك النساء والشباب وجماعات الأقليات في كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية. ويسرنا رؤية إعطاء حكومة العراق اهتماما خاصا لتعزيز شمولية الانتخابات في هذه المرحلة التحضيرية، ونحث الحكومة على مواصلة إعطاء الأولوية لذلك مع استمرار العملية.

والمجتمع المدني وحرية التجمع حاسمان في العملية الديمقراطية. وكما قالت لنا الممثلة الخاصة الآن، تشعر أيرلندا بالقلق إزاء استمرار استهداف المحتجين والناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين في العراق. يجب محاسبة من يرتكبون العنف ضد الأشخاص الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي. وندعو الحكومتين الاتحادية والإقليمية إلى وضع حد للإفلات من العقاب وضمان إعمال حقوق الإنسان الأساسية للجميع.

ونشجع السلطات العراقية على مواصلة العمل مع البعثة بشأن وضع استراتيجية لإيجاد حلول دائمة لعودة المشردين داخليا طوعا وبكرامة وبشكل آمن. وبينما تشكل فكرة العودة إلى الوطن بالنسبة للعديد من العراقيين فرصة محببة إليهم، فهناك أيضا تحديات وعقبات كبيرة يتعين تجاوزها. وكما قال الأمين العام في الفقرة 82 من تقريره (S/2021/120)، "أن حدوث أزمة جديدة في شكل نزوح ثانوي أمر ينبغي تجنبه".

وأخيرا، أود أن أختتم بالترحيب بالأنباء الإيجابية التي تشير إلى إحراز تقدم كبير في الأسابيع الأخيرة، حيث قامت السلطات الكويتية بتحديد هوية 20 مفقودا كويتيا في أعقاب نجاح حكومة العراق في نقل رفاتهم خلال السنوات الأخيرة. وهذا دليل على التزام حكومتي العراق والكويت بحل المسائل العالقة ومعالجة إرث الماضي المأساوي. ونشيد بالعمل الدؤوب الذي تضطلع به اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لدعمهما. ونأمل أن تحقق التطورات الأخيرة قدرا من راحة النفس لأسر وأحباء الذين فقدوا أرواحهم.

المرفق السابع

بيان نائب الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مايكل كيبونو

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، جانين هينس بلاشارت، على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات. ونحيط أيضا علما مع التقدير بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو الوفاء بولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (S/2021/120).

وفيما يتعلق بالحالة السياسية، تثني كينيا على السلطات العراقية فيما يتعلق بالتحضيرات لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في وقت لاحق من هذا العام. وينبغي أن تتيح تلك الانتخابات فرصة لبناء الثقة وإظهار شمولية الجميع والشفافية.

ونشجع الحكومة وجميع أصحاب المصلحة على العمل معا للحفاظ على الظروف المواتية للانتخابات والناخبين. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد كينيا طلب الحكومة العراقية تعزيز دور الأمم المتحدة في العملية الانتخابية على نحو تراه الحكومة العراقية قابلا للتطبيق وفي حدود قدرات الأمم المتحدة.

ولا يمكن المبالغة في التأكيد على ضرورة إيجاد حلول دائمة تستهدف تحقيق التماسك الاجتماعي لجميع الفئات والأشخاص الضعفاء، ومن ضمنهم المشردون والعائدون. وترحب كينيا ببيان الرئيس برهم صالح في نهاية عام 2020 الذي يؤكد ضرورة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوضع حد للعنف والتمييز ضد المرأة ووضع برامج وخطط وآليات فعالة تدعم تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. ونشجع الحكومة على مواصلة إجراء إصلاحات هيكلية تعزز القدرة المؤسسية على تحقيق التماسك الاجتماعي والشمولية.

ونرحب بالإنجازات التي تحققت مؤخرا في تحديد هوية رفات 20 كويتيا ورعايا من أطراف ثالثة، وما أعقب ذلك من إغلاق لتلك الملفات.

وتشعر كينيا بتفاؤل إزاء الإصلاحات التي تقوم بها الحكومة بهدف إصلاح الاقتصاد. فعلى الرغم من أن العديد من الاقتصادات العالمية تمر بفترات عجاف بسبب جائحة فيروس كورونا، يتفاقم الوضع في العراق بسبب العديد من المعضلات الأمنية، بما في ذلك تصاعد التوترات الخارجية والأنشطة الإرهابية من قبل تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الشبكات الإرهابية.

وفي الواقع، صادف 10 كانون الأول/ديسمبر 2020 الذكرى الثالثة للهزيمة العسكرية التي مني بها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. غير أن تنظيم الدولة يظل تهديدا وجوديا لا يزال نهبه الذي لا هوادة فيه وغير ذلك من أشكال عنفه اللاإنساني يعصف بالمدنيين الأبرياء في العراق. إن كينيا تدين بأشد العبارات تلك الأعمال الشنيعة، بما في ذلك مقتل 32 شخصا في بغداد في 21 كانون الثاني/يناير، فضلا عن الهجوم الصاروخي الذي وقع أمس على مطار أربيل. إننا نعرب عن تعازينا الصادقة للمتضررين.

وتحث كينيا المجتمع الدولي والمجلس بصفة خاصة على الحفاظ على أعلى مستويات اليقظة ضد الإرهاب المستوحى من تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة لا في العراق فحسب، بل كذلك في كل مكان آخر حول العالم. ويجب علينا أن نضاعف الجهود لدعم العراق ليصبح مصدرا صافيا للسلام.

كما يساورنا قلق بالغ إزاء الهجمات على البعثات والمواكب الدبلوماسية في العراق. ومن الضروري في ذلك الصدد تلبية دعوة الأمين العام إلى بذل مزيد من الجهود المتضافرة من قبل الحكومة، بالعمل مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، لضمان حماية جميع البعثات الدبلوماسية وموظفيها في العراق.

وفي الختام، تدعو كينيا جميع الأطراف الفاعلة إلى التمسك باستقلال العراق السياسي وسيادته ووحدته وسلامة أراضيه، وتشدد على أن جميع الإجراءات ينبغي أن تحركها مصالح الشعب العراقي.

وأكرر دعم كينيا لاستمرار عمل البعثة فيما تقدم من مساهمة إلى حكومة العراق وشعبه في سعيهما إلى تحقيق السلام والأمن المستدامين.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميريز

[الأصل: بالإسبانية]

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة جانين هينس – بلاشارت، على عرضها المفصل عن الحالة في العراق. وأغتنم هذه الفرصة كذلك لأعيد تأكيد دعمنا لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، والترحيب بممثل العراق في جلسة مجلس الأمن هذه.

إن المكسيك تدين بأشد العبارات أي عمل من أعمال العنف، وهنا نذكّر بالنشرة الصحفية التي أصدرها المجلس في 22 كانون الثاني/يناير (SC/14421)، بشأن الهجوم الجبان على سوق بغداد. كما ندين الهجوم الأخير الذي وقع في أربيل، ونتقدم بأحر التعازي لأسر الضحايا.

لقد أحطنا علما بآخر تقرير للأمين العام عن تنفيذ القرار 2522 (2020) (S/2021/120). وتكرر المكسيك الإعراب في هذا الصدد عن قلقها إزاء إساءة استخدام أحكام المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة في سياق مكافحة الإرهاب. فيُخشى أن تؤدي هذه الممارسة إلى توسيع نطاق الاستثناءات من الحظر العام لاستخدام القوة، على النحو الوارد في الفقرة 4 من المادة 2 من الميثاق. إنها مخالفة نرى أنه ينبغي ألا تكون مقبولة.

ومن ناحية أخرى، نرحب بدعوة العراق إلى إجراء انتخابات برلمانية في تشرين الأول/أكتوبر المقبل. ونلاحظ أنه على الرغم من التحديات التي تشكلها جائحة فيروس كورونا، تم إحراز تقدم في تنظيم العملية الانتخابية. ونود أن نسلط الضوء على الموافقة على قانون الانتخابات وترسيم الدوائر الانتخابية والتسجيل البيومتري للناخبين. كما نشيد بكون أن 25 في المائة من المقاعد في البرلمان المقبل خصصت للنساء، بالإضافة إلى تخصيص مقاعد لممثلي الأقليات.

ويشيد وفد بلدي بالإسهامات المالية التي قدمتها ألمانيا والولايات المتحدة وفرنسا والنرويج وهولندا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي للعمليات الانتخابية في العراق. ونحث الحكومة العراقية على مواصلة تعزيز قدراتها المؤسسية وتعزيز تنمية الموارد البشرية في مجال الانتخابات.

وترحب المكسيك كذلك بالتزام الحكومة العراقية بتعزيز تمكين المرأة من خلال زيادة مشاركتها في حياة البلد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ونود أن نسلط الضوء في ذلك الصدد على تعيين وزيرة دولة جديدة مؤخرا بوصفها ثالث امرأة في مجلس الوزراء في العراق.

وقد أحاط وفد بلدي علما كذلك بالمفاوضات بين حكومة بغداد المركزية وحكومة إقليم كردستان في أربيل الرامية إلى حل المسائل المتعلقة بالإيرادات الحكومية وتحويلات الميزانية إلى إقليم كردستان العراق. ونحث على مواصلة تلك المحادثات بغية التوصل إلى حل.

وقد لاحظنا بقلق قمع المظاهرات العامة وإغلاق المنافذ الإعلامية. وندعو الحكومة العراقية إلى ضمان ممارسة الحريات المدنية، بما في ذلك حرية التظاهر وحرية التعبير. وندعو السلطات العراقية إلى إطلاق سراح المحتجين المحتجزين وتقديم معلومات عن أماكن وجود المفقودين.

وقد أُعدم 21 شخصا، في 16 تشرين الثاني/نوفمبر، لارتكابهم أعمالا إرهابية. إن المكسيك ترفض رفضـــا قاطعا تطبيق عقوبة الإعدام تحت أي ظرف من الظروف. فعقوبة الإعدام تشـــكل انتهاكا لحقوق الإنســان؛ فهي معاملة قاسـية ولا إنســانية ومهينة، مع عواقب لا يمكن تغييرها تجعل من المســتحيل عكس الأخطاء القضائية المحتملة. وتدعو المكسيك الحكومة العراقية إلى تعزيز الإجراءات الرامية إلى وقف تطبيق عقوبة الإعدام وإلغائها في نهاية المطاف.

وأخيرا، تشـــيد المكســـيك بجهود حكومة العراق لتعزيز التعاون مع الشـــركاء الإقليميين مثل تركيا والمملكة العربية السعودية والكويت، وبالتالي تعزيز الاستقرار في المنطقة. ونشيد بصفة خاصة بالتقدم الذي أحرز في إعادة رفات المواطنين الكويتيين ومواطني البلدان الثالثة إلى أوطانهم، بفضل وساطة البعثة واللجنة الدولية للصليب الأحمر. فتلك الخطوة تمثل تدبيرا هاما لإعادة بناء الثقة بين البلدان المجاورة.

وأخيرا، تؤمن المكسـيك على الطلب الذي تقدمت به مؤخرا الحكومة العراقية بتمديد ولاية البعثة في ضـوء الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر المقبل. وسنعمل عن كثب وبالتنسيق مع أعضـاء المجلس على النظر في هذا الطلب.

المرفق التاسع

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر السيدة جانين هينس - بلاشارت على مداخلتها وأهنئها على العمل الممتاز الذي تضطلع به هي وفريقها في بيئة صعبة للغاية.

كما أرحب بممثل العراق في هذه الجلسة.

لقد قطع العراق شوطا طويلا، كما نعلم جيدا، ويحاول إعادة بناء نفسه بعد سنوات من النزاع. وأقل ما يقال عن الجهود التي تبذلها الحكومة لمعالجة الأزمات المتعددة التي تواجه البلد ولتوجيهه في اتجاه جديد، أنها جديرة بالثناء.

ومما يستحق الثناء أيضا جهود السلطات العراقية لإقامة علاقات ودية وسلمية مع البلدان المجاورة وتوسيع شراكتها على الصعيدين الإقليمي والعالمي. إن لهذه العلاقات أهمية حقيقية لمساعدة العراق في جهوده لإعادة الإعمار، ولا سيما في القطاع الاقتصادي، ولكن أيضا على الصعيد الأمني.

وفيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، يشجب وفد بلدي أعمال قتل الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان والهجمات التي تُشن ضدهم على يد مهاجمين مسلحين مجهولي الهوية. لا يزال ذلك يشكل مصدر قلق حقيقي للنيجر، ونشجع الحكومة على اتخاذ جميع التدابير التي تقتضيها الحالة للوفاء بالتزاماتها بتشغيل الهيئة المسؤولة عن التحقيق في أعمال قتل الناشطين في مجال حقوق الإنسان وغيرهم من المدافعين وتقديم الجناة إلى العدالة.

ولا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق أيضا إزاء التحديات التي يواجهها العراقيون الذين يحاولون ممارسة حقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي. وكما ذكر الأمين العام في تقريره، "فاحترام الحريات الأساسية جزء لا يتجزأ من تعزيز ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة" (S/2021/120، الفقرة 79). ونكرر في هذا الصدد دعوتنا إلى حكومة العراق للبحث عن حلول مناسبة لحماية جميع المتظاهرين السلميين ونشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في ممارستهم لحقوقهم.

كما ندعو حكومة العراق إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للتغلب على الصعوبات الإدارية والأمنية القائمة من أجل وضع حد للانتهاكات ضد الأطفال، كما ورد في أحدث تقرير للأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة في العراق (S/2019/984).

وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية، نشيد بجهود الحكومة العراقية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق من أجل تقديم الدعم المتواصل للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في تحضيراتها للانتخابات المقبلة من أجل ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة وذات مصداقية.

وتحقيقا لهذه الغاية، لا تزال النيجر مقتنعة بأن أي عملية مستدامة يجب أن تشمل النساء والشباب العراقيين، خاصة الفريق الاستشاري المعني بالمرأة. ومن المهم أيضا دعم النساء اللائي يضطلعن بأدوار قيادية غير رسمية في مجتمعاتهن أثناء الصراعات من أجل تحويل تلك الدينامية إلى مساهمة سياسية

إيجابية. ولذلك نرحب بالخطوة المتخذة لزيادة تنوع المناصب العليا في الحكومة العراقية، لا سيما مع تثبيت المرأة الثالثة في عضوية مجلس الوزراء.

وحيث أن عملية تطبيع الحالة في العراق دخلت مرحلة حاسمة فإنه ينبغي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يدعما السلطات العراقية في سعيها المشروع إلى تحقيق المزيد من الديمقراطية والسلام والتقدم.

وفيما يتعلق بمسألة الأشخاص المفقودين والممتلكات والمحفوظات المفقودة من الكويت وبلدان ثالثة، يرحب وفد بلدي باستمرار التعاون بين العراق والكويت، وذلك على الرغم من القيود التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا. كما أننا نشيد بتصميم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق واللجنة الثلاثية ولجنة الصليب الأحمر الدولية على الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق تقدم في هذه المسألة.

وختاما، من المؤسف للغاية أن التهديد العابر للحدود الوطنية المتمثل في الإرهاب لا يزال قائما في البلد، مع وقوع الهجمات الإرهابية الأخيرة في بغداد وأربيل، والتي أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مسؤوليته عنها. وأود أن أؤكد مجددا أنه في الوقت الذي يحاول فيه العراق أن يتعافى من الأزمة العويصة التي مر بها في السنوات الأخيرة يجب ألا يغيب عن أذهاننا أن الانتصار على تنظيم الدولة الإسلامية ليس مرادفا للقضاء عليه تماما في البلد. ومن ثم ندعو السلطات العراقية والتحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية إلى توخي اليقظة ومواصلة مكافحة الإرهاب بغية إحباط طموحات التنظيم في إعادة إحياء ذاته.

المرفق العاشر

بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، منى يول

أولا، أشكركم، الممثلة الخاصة للأمين العام هينيس – بلاسخيرت، على إحاطتكم. نحن نقدر كثيرا عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ودعمكم للتحضيرات للانتخابات الوطنية في تشرين الأول/أكتوبر. وتؤيد النرويج أيضا بالكامل جهود رئيس الوزراء الكاظمي في الإعداد لهذه الانتخابات. إن إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة ووجود عملية سياسية شاملة تكفل مشاركة المرأة هما من الأمور الحيوية لنزاهة العملية الانتخابية وثقة الجماهير بها.

ونحيط علما بطلب العراق لمراقبة الانتخابات ونتطلع إلى مناقشة مجلس الأمن بشأن أفضل السبل لتلبية ذلك الطلب. وندعو جميع أصحاب المصلحة العراقيين إلى ضمان وجود جميع المتطلبات الانتخابية والقانونية، بما في ذلك اعتماد قانون المحكمة الاتحادية العليا.

ولا تزال الحالة الأمنية في العراق تشكل مصدر قلق بالغ، مع استمرار الهجمات على البعثات الدبلوماسية والقوافل. وتدين النرويج الهجمات الصاروخية التي شنت الليلة الماضية على أربيل، والتي أسفرت عن مقتل مقاول مدني وإصابة عدد من أعضاء التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية. يجب بذل كل الجهود للتحقيق ومحاسبة المسؤولين. ما زال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أيضا يشكل تهديدا خطيرا، ونتقدم بتعازينا لضحايا الهجمات الانتحارية المروعة التي وقعت في 21 كانون الثاني/يناير ولأسرهم.

إن النرويج ملتزمة بالتحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية، والذي نواصل من خلاله دعم العراق في جهوده لمكافحة هذا التنظيم. إن مواصلة الدعم الدولي للعملية الديمقراطية في العراق وجهوده لإعادة البناء بعد هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية هو أمر حيوي. ويشمل ذلك تحقيق الاستقرار والدعم الإنساني. ولا يزال تولي العراق لزمام الأمور والتزامه بذلك عنصر أساسي لتحقيق النجاح.

لا يمكن تحقيق الاستقرار على المدى الطويل دون معالجة الأسباب الكامنة وراء الصراع وعدم الاستقرار. وتتراوح هذه الأسباب ما بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وقضايا الأمن المائي وتغير المناخ. وعلى الرغم من أن جائحة مرض فيروس كورونا تجعل العمل على معالجة تلك المسائل أكثر صعوبة فإننا نرحب بجهود الحكومة، بما في ذلك خططها للإصلاح الاقتصادي الذي تمس الحاجة إليه.

ولا يزال الحوار الوطني والمصالحة حيويين لاستقرار العراق. إننا ندعو حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان للتوصل إلى اتفاق بشأن مخصصات الميزانية الاتحادية وعائدات النفط. إن اتفاق سنجار هو خطوة إيجابية نحو السلام والاستقرار بعد معاناة كبيرة، وخاصة للسكان الإيزيديين. ومن الأهمية بمكان أن يتم تنفيذ الاتفاق عن طريق الحوار مع الأطراف المتضررة وأن يؤدي ذلك إلى إعادة البناء وتوفير الخدمات الأساسية. ولا يزال من المهم أيضاً مواصلة التركيز على مكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والالتزام بذلك، على الصعيدين الوطني والعالمي.

واسمحوا لي أيضا أن أردد الشواغل التي أعربت عنها الممثلة الخاصة للأمين العام بشأن العواقب الإنسانية الناجمة عن الإغلاق المتسرع لمخيمات المشردين داخليا. يجب أن تكون جميع عمليات العودة آمنة وطوعية وكريمة ومستدامة. إننا نحث الحكومة على التنسيق مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية

لتحقيق ذلك الهدف. علاوة على ذلك، لا يزال يســـاورنا القلق إزاء ما أُبلغ عنه من اختطاف وتعذيب وقتل مستهدف للمتظاهرين والنشطاء. يجب محاسبة مرتكبي هذه الأفعال، وضمان الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي.

وترحب النرويج بالإعلانات التي صــدرت مؤخراً بشــأن التعرف على رفات 20 كويتياً ومواطناً من بلدان ثالثة. ونشيد بالتزام العراق بالتعاون مع الكويت وإغلاق هذا الملف الإنساني.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبنزيا

[الأصل: بالروسية]

نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام جانين هينس -بلاشارت على إحاطتها.

إننا نؤيد جهود حكومة العراق الرامية إلى تحقيق الاستقرار في هذه الحالة الصعبة، وذلك لعدد من الأسباب الموضوعية. نحن نفهم أن المشاكل التي تواجه السلطات العراقية لا يمكن حلها بسرعة. وهناك تدابير يتم اتخاذها لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي، ولكن الاحتجاجات مستمرة في البلد. وقد تفاقمت الحالة بسبب الانخفاض الحاد في إيرادات الحكومة بسبب انخفاض أسعار النفط، فضلا عن انتشار مرض فيروس كورونا.

إن مكافحة الإرهاب لا تزال قضية ملحة. فرغم النجاحات التي حققها العراقيون في مكافحة الإرهاب لا تزال الحالة الأمنية في البلد هشة، وخاصة بسبب تزايد نشاط المتمردين. ومن الأمثلة المحزنة على ذلك الهجوم المزدوج الذي وقع مؤخرا في وسط بغداد وأودى بحياة 32 مدنيا، وكذلك الهجوم الذي وقع بالأمس في أربيل. وندين بشدة هذين الهجومين. وفي الوقت نفسه، فإننا ننطلق من افتراض أنه يجب على جميع المشاركين في مكافحة الإرهاب في العراق احترام سيادة الدولة العراقية وتنسيق إجراءاتهم مع بغداد.

كما شن التحالف العالمي لمكافحة الدولة الإسلامية في العراق والشام هجمات على منشآت مدنية وعسكرية في الأراضي العراقية. وتعرضت السفارة الأمريكية وموكب سيارات البعثة الدبلوماسية البريطانية لهجوم في بغداد. ونرفض هذه الاستفزازات.

ونحن مقتنعون بأن من شأن الحوار الشامل أن يساعد على إيجاد حلول للمشاكل الداخلية المتبقية. ونشجع من جانبنا – خلال اتصالاتنا مع جميع الأطراف السياسية الفاعلة في العراق – على السعي إلى حلول توفيقية. وعليه، نحث جميع الأطراف الفاعلة الخارجية المعنية بتحقيق استقرار الحالة الداخلية في العراق على الامتناع عن اتخاذ خطوات ربما تؤثر سلبا على تلك العملية.

إن من بين أولويات حكومة رئيس الوزراء الكاظمي الاستعداد لإجراء الانتخابات البرلمانية في وقت مبكر، ولكنها أُجّلت مؤخرا من حزيران/يونيه إلى تشرين الأول/أكتوبر. وما زلنا نبحث عن سبل لإشراك الأمم المتحدة في عملية تنظيم الانتخابات وإجرائها. ونحن على استعداد لمناقشة هذه المسألة مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين.

ونعتقد أن زيادة تحسين العلاقات بين بغداد وأربيل العراق من شأنه أن يساعد على تعزيز الأمن وتسخير إمكاناته الاقتصادية بشكل فعال لصالح جميع أفراد الشعب العراقي.

ونحن ندعم عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، التي يمكنها أن تدعم عمليات المصالحة جنبا إلى جنب مع احترام سيادة البلد. وينبغي تقديم الدعم لالتزام بغداد ومدينة الكويت بالإسراع في حل جميع المسائل الإشكالية في الملف العراقي – الكويتي بصفة خاصة.

ونؤكد مجددا نهجنا الثابت الذي ينبغي بموجبه ألا يصبح العراق ساحة للمواجهة الإقليمية. ونقدّر موقف بغداد المبدئي الرامي إلى بناء علاقات حسن الجوار. كما نلاحظ قدرة بغداد الدبلوماسية على زيادة

خفض التصـعيد في المنطقة. وندعو المجتمع الدولي إلى الانخراط في تعاون بناء لتعزيز السـلام والاسـتقرار في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك على أسـاس القرار 598 (1987) ومفهوم روسيا للأمن الجماعي.

المرفق الثاني عشر

بيان نائبة الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، حليمة ديشونغ

نرحب بالإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة جانين هينس - بلاشارت ونعرب عن امتناننا لها ولفريقها.

نبدأ بالترحيب بالمعالم الإيجابية التي أبرزها آخر تقرير للأمين العام (S/2021/120)، ولا سيما جهود الحكومة لبناء عراق مستقر وآمن ومزدهر. ويشمل ذلك الخطوات المتخذة لزيادة التنوع في شغل المناصب العليا في الحكومة والجهود المبذولة لتعزيز العلاقات مع الشركاء الدوليين، وكذلك مع بلدان المنطقة.

لقد واصلت حكومة العراق جهودها الرامية إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية، من قبيل وضع التشريعات الانتخابية لتيسير مواصلة الاستعداد للانتخابات. ونرحب أيضا بالدور الحاسم الذي اضطلعت به البعثة تمشيا مع ولايتها، بما في ذلك تقديم المساعدة الانتخابية. وتعرب سانت فنسنت وجزر غرينادين عن دعمها لاستمرار تعاون الأمم المتحدة مع الحكومة العراقية في هذا الصدد. ونؤيد، بقدر ما نستطيع، تعزيز مشاركة الأمم المتحدة في مساعدة الحكومة في الانتخابات، وبالتالي ضمان مصداقية العملية الانتخابية ونزاهتها. لكننا نشدد على الرغم من هذا الدعم، أنه يجب أن إجراء الانتخابات المقبلة بقيادة العراقيين وملكيتهم.

ولا يخلو الطريق صوب إعادة الإعمار والسلام من التحديات. وفي حين احتفل العراق في 10 كانون الأول/ديسمبر بذكرى الهزيمة العسكرية التي مني بها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، لا تزال التهديدات الأمنية قائمة. ومن المؤسف أن انعدام الأمن والعنف ما زالا يسببان الضرر للمدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. ومما يثير القلق أيضا استمرار الهجمات على البعثات الدبلوماسية والقوافل الدبلوماسية في العراق. وتقوض هذه الأعمال المتهورة التي لا مبرر لها جميع الجهود التي تبذل بحسن نية لتحقيق الاستقرار، وندعو إلى التعرف على هوية مرتكبيها ومساءلتهم. وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم للحكومة العراقية لتعزيز قدرتها. وندعو جميع الجهات الفاعلة في العراق إلى العمل مع الحكومة لتعزيز سيطرة الدولة. ومن العناصر الحاسمة أيضا لتعزيز القدرة على التكيف على الصعيد المحلي، ضرورة التصدي بشكل جماعي للأزمة الاقتصادية المستمرة. وندعو الشركاء الدوليين إلى دعم جهود الحكومة في هذا الصدد.

ونرحب بالتقدم المحرز نحو تحديد هوية المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة. وندرك علاوة على ذلك، دور اللجنة الثلاثية واللجنة الدولية للصليب الأحمر وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في النهوض بهذه المسألة.

وفي الختام، نؤكد دعمنا للبعثة. ونؤكد أيضا تضامننا مع حكومة العراق وشعبه في سعيهما إلى توطيد السلام، ونذكّر بضرورة الحفاظ على سيادة العراق وسلامته الإقليمية.

المرفق الثالث عشر

بيان البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

السيدة الرئيسة،

في البداية، أتوجّه بالشكر إلى السيّدة جانين هينس – بلاشارت الممثلة الخاصة للأمين العام للعراق ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على إحاطتها القيّمة كما أجدّد دعم تونس للبعثة. وأرحّب بمشاركة ممثل العراق سعادة السفير محمد بحر العلوم.

تتابع تونس باهتمام جهود الحكومة العراقية خلال الفترة الماضية لتكريس الإصلاحات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يلبّي تطلّعات الشعب العراقي الشقيق.

وفي إطار هذا النهج الإصلاحي، فإنّنا نشيد بما تمّ اعتماده من تدابير مالية واقتصادية لإصلاح السياسة المالية والنقدية والدفع بإصلاحات اقتصادية عميقة. كما نثمّن القرارات الجريئة لمقاومة الفساد وسوء الإدارة وتحسين أدائها والرفع من مستوى الخدمات الأساسية، بما يسهم في تكريس رؤية مستقبلية لبناء اقتصاد عراقي متطور ومزدهر.

وبالموازاة مع ذلك، تمثّل الانتخابات القادمة محطّة هامّة في مسار تعزيز الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية وتوطيد مقوّمات الأمن والاستقرار. وإذ نرحّب بما جاء في تقرير الأمين العام تنفيذا للقرار 2522 (2020) من تقدّم على مستوى الأعمال التحضيرية للانتخابات، فإنّنا ندعم رغبة جمهورية العراق في تعزيز دور بعثة الأمم المتّحدة للحصول على مزيد من المشورة والدعم والمساعدة التقنية والمراقبة للعملية الانتخابية.

كذلك، وفي نفس السياق، نشير إلى اجتماع الرئاسات العراقية الثلاث مع الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة، والذي عكس إرادة العراق وحرصه على إنجاح هذه المحطّة الهامة، من خلال إتمام تسجيل الناخبين واستكمال كلّ العمليات الفنية وتأكيد المرجعيات القانونية والدستورية بما يمكّن من إجراء انتخابات نزيهة وشفافة وعادلة وذات مصداقية.

كذلك، نجدّد الإعراب عن تضامننا الكامل مع جمهورية العراق في مواجهة مخلّفات المجموعات الإرهابية وإحباط مخطّطاتها الرامية إلى تقويض الأمن وزعزعة الاستقرار.

كما ترحّب تونس بجهود الحكومة لتعزيز دور المرأة العراقية ودعم تمثيلها ومشاركتها الفاعلة في دوائر القرار كما تدعم مواصلة جهودها في اتّخاذ جميع التدابير اللازمة من برامج وخطط وآليّات فعّالة للقضاء على العنف والتمييز ضدّ المرأة بما يعزّز ركائز السلم ومقومات الاستقرار.

وبخصوص العلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، فإنّنا ندعو الطرفين إلى مواصلة التعاون وتكثيف الجهود من أجل التوصل إلى اتفاق مستدام وطويل الأمد بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

كما تؤكد تونس مجدّداً حرصها على استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وتدعو إلى تكريس الحوار والتعاون في حلّ المشاكل الحدودية.

وبخصـــــوص العلاقات العراقية – الكويتية، نعبّر عن ارتياحنا للتقدّم الهام المحرز في الملف الإنساني بتحديد هويّة رفات 20 من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين، ونثمّن في هذا السياق التعاون الأخوي بين الدولتين الشـــقيقتين وســـعيهما الدؤوب لمزيد توطيده، كما نحيّي جهود العراق لضـــمان احترام التزاماته، ومواصلة البحث عن المفقودين والمحفوظات الكويتية.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، باربرا وودورد

ترحب المملكة المتحدة بعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وبعمل الممثلة الخاصة للأمين العام هينس - بلاشارت، وتشكر نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام والبول على خدمتها.

إن العراق يمر بمنعطف حرج. ومن الضروري أن تكون الانتخابات التي ستجرى في تشرين الأول/أكتوبر حرة ونزيهة وذات مصداقية. ولا يزال التزامنا بالعملية الديمقراطية في العراق ثابتاً، ونتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات حول الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تدعم الانتخابات بعد أن طلب العراق مراقبة الأمم المتحدة.

يواجه العراق أزمة اقتصادية وبطالة متزايدة وفقراً وانعداماً للأمن الغذائي. إن مقترحات حكومة العراق للإصلاح الاقتصادي موضع ترحيب. وندعو الآن جميع الأطراف إلى تنحية خلافاتها جانباً والاتفاق على ميزانية مستدامة تسمح للعراق بإعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة فيروس كورونا.

إن الهجوم المدمر الذي وقع الشهر الماضي في بغداد يدل على أهمية العمل الجاري للتحالف الدولي لهزيمة داعش، في شراكة وثيقة مع قوات الأمن العراقية. كما ندين الهجوم الذي وقع الليلة الماضية على قوات التحالف والمدنيين في أربيل.

إننا نشعر بالقلق الشديد إزاء المهلة القصيرة والإغلاق غير المنسق لمخيمات المشردين داخلياً. ونحث حكومة العراق على التنسيق مع الأمم المتحدة لضمان أن تكون جميع عمليات العودة آمنة وكريمة وطوعية.

ونرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة العراق لتعزيز العلاقات مع جيرانها الإقليميين. ونواصل التأكيد على أهمية الحوار والتعاون بين العراق وتركيا لمكافحة الإرهاب وضمان الأمن الإقليمي وحماية المدنيين. ونشيد بالالتزام المشترك من جانب الحكومتين العراقية والكويتية بإحراز التقدم في ملف المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية، عملاً بالقرار 2107 (2013).

وتواصل المملكة المتحدة دعم حكومة العراق في سعيها إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع، ومكافحة الإرهاب، وتنفيذ إصلاحات اقتصادية حاسمة.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثل الدائم بالنيابة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ريتشارد ميلز

أشكركم، سيدتي الرئيسة، وأشكر الممثلة الخاصة على تقريرها المفيد. وأود أيضاً أن أشكرها وموظفيها على جهودهم الدؤوبة المستمرة، حتى وإن عقّد مهمتهم مرض كورونا وعدم اليقين في الحالة الأمنية.

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي تعالج فيها إدارة بايدن مسألة العراق في مجلس الأمن، أود أن أبدأ ببيان أهدافنا للعراق.

تؤيد إدارة بايدن إقامة شراكة استراتيجية مع عراق مستقر وديمقراطي. وستكون الإدارة شريكاً ثابتاً وموثوقاً به يدعم جهود العراق في مجال مكافحة الفساد والإصلاح الاقتصادي، ويعزز العلاقات الإقليمية، ويحاسب منتهكي حقوق الإنسان وأولئك الذين يتعدون على حقوق الإنسان، ويقدم المساعدة الإنسانية، ويدعم الجهود الرامية إلى السيطرة على الميلشيات والسيطرة على أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار، ويقدم المشورة ويساعد قوات مكافحة الإرهاب العراقية.

وستسعى الولايات المتحدة، من بين أولوياتها الرئيسية، إلى مساعدة العراق على تأكيد سيادته في مواجهة الأعداء، في الداخل والخارج، من خلال منع عودة ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والعمل على تحقيق استقرار العراق.

وبالنسبة للولايات المتحدة، يعني ذلك دعم جهود العراق لإجراء انتخابات سلمية ذات مصداقية وشاملة للجميع. إن الحكومة العراقية، في رأينا، تتخذ خطوات حازمة نحو تحقيق هذا الهدف. ففي أواخر عام 2019، عندما نزل العراقيون إلى الشوارع مطالبين بإصلاحات سياسية واقتصادية، ردت الحكومة العراقية جزئياً من خلال التخطيط لانتخابات مبكرة من المقرر إجراؤها الآن فيتشرين الأول/ أكتوبر 2021. وستكون هذه الانتخابات المقررة حاسمة في تشكيل حكومة متجاوبة وتمثيلية.

وترحب الولايات المتحدة بالرسالة التي قدمتها حكومة العراق مؤخراً إلى المجلس والتي تطلب من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أن توفر مراقبين للانتخابات في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر. ونؤيد المراقبة الدولية للانتخابات العراقية لكفالة كون الانتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية، ونتطلع إلى العمل مع العراق والمجلس والزملاء الأعضاء والأمم المتحدة لتحديد الشكل الأنسب الذي يمكن أن يتخذه هذا الجهد.

ونرى أن البعثة تقدم بالفعل مساعدة فنية ممتازة إلى الحكومة العراقية لكفالة كون الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر حرة ونزيهة، وتعمل مع الحكومة على زيادة ثقة الجمهور في العملية الانتخابية.

وتقر الولايات المتحدة بالدور الحاسم الذي تقوم به البعثة في مساعدة الحكومة في التحضير للانتخابات وتدعمه، ولهذا السبب نقدم منحة قدرها 9,7 ملايين دولار لدعم البعثة في جهودها. ونشكر البلدان الأخرى التي دعمت البعثة أيضاً، ولكننا نريد أيضاً أن نشجع جميع المانحين الدوليين على المساهمة في البعثة لمساعدتها والعراق على التحضير لهذه الانتخابات الهامة.

غير أن التقرير الذي استمعنا إليه للتو عن الأعمال التحضيرية للانتخابات أبرز مرة أخرى الحالة المعقدة في العراق. ومن الضروري تهيئة بيئة مواتية للانتخابات حتى تكون ذات مصداقية وسلمية وشاملة. بيد أن أحد أكبر الحواجز التي تعترض تهيئة بيئة مواتية هو وجود الميلشيات المسلحة والمتطرفين العنيفين والمفسدين. وينبغي أن تعمل إدارة الانتخابات العراقية وأفراد الأمن الرئيسيون بشكل وثيق للتخطيط للانتخابات وتأمينها والتنسيق بشأنها، ويجب أن يبدأ هذا العمل فوراً إلى جانب الاستعدادات الأخرى للعملية الانتخابية.

إن البيئة المواتية تعني أنه يجب علينا التصدي للميلشيات المدعومة من إيران وأنشطة إيران المزعزعة للاستقرار في العراق، فضلاً عن عناصر تنظيم الدولة الإسلامية المتبقين. فهذه الجماعات تقوض ثقة الجمهور في الحكومة وفي انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 2021. إنها تقتل المواطنين العراقيين وتحرم العراق من الإغاثة الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية التي تشتد الحاجة إليها. وليس هناك أحد في منأى من أذاها. وقد هاجمت أيضاً قوافل الأمم المتحدة واستهدفت كلاً من الموظفين الدبلوماسيين والمنظمات غير الحكومية التي تسعى إلى مساعدة العراق والعراقيين. وبالأمس، كما سمعنا، أدى هجوم إلى سقوط متعاقد مدني قتيلاً وإصابة عدة أفراد بجروح، من بينهم أحد أفراد القوات الأمريكية.

وكما قال الوزير بلينكن أمس، فإن الولايات المتحدة غاضبة من الهجوم الصاروخي في إقليم كردستان العراق. ونعرب عن تعازينا لأحباء المتعاقد المدني الذي قتل في هذا الهجوم، وللآخرين الذين أصيبوا، وللعراقيين الأبرياء وأسرهم التي تعاني من أعمال العنف هذه. وتتعهد الولايات المتحدة بدعم كل الجهود الرامية إلى التحقيق مع المسؤولين عن هذه الأعمال الشنيعة ومحاسبتهم.

ونقدر التوثيق المستمر الذي تقوم به البعثة للانتهاكات الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان، فضلاً عن جهودها في مجال المساءلة، بما في ذلك دعم تعزيز القضاء والتصدي لحالات الاختفاء القسري.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بالتنمية الاقتصادية للعراق. والوضع الاقتصادي الحالي غير المستدام للعراق هو نتاج انخفاض أسعار النفط وتفشي كوفيد-19 والحالة الأمنية. وقد قدمت الولايات المتحدة للعراق أكثر من 706 ملايين دولار منذ بداية السنة المالية 2019، وأكثر من 2,4 بليون دولار في صورة مساعدات إنسانية وإنمائية منذ عام 2014. وتفيد هذه المساعدة في توفير المأوى ذي الأهمية الحيوية والرعاية الصحية الأساسية والمساعدة الغذائية الطارئة وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في جميع أنحاء العراق، وتدعم العودة الآمنة والطوعية والكريمة للنازحين، بمن فيهم أفراد الأقليات العرقية والدينية.

ومع ذلك، فإن التعافي الحقيقي يعني تنفيذ إصلاحات حقيقية لإنهاء الفساد. ولن يتم تعزيز جهود الإصلاح الاقتصادي إلا من خلال اتخاذ خطوات ملموسة، بما في ذلك إنشاء لجنة دائمة للتحقيق في الفساد في العام الماضي. إن الفساد المستشري يقوض التقدم الاقتصادي - وكذلك الثقة في الهيئات السياسية - ونرى أن إنشاء اللجنة الدائمة يُظهر توفر الإرادة السياسية لدى الحكومة لمكافحة الفساد المستشري في العراق. ونشيد بالحكومة العراقية على جهودها ونشجع على العمل الملتزم، وفقا لما يوفره الدستور العراقي من حماية لحقوق الإنسان والإجراءات القانونية الواجبة، لضمان استقلالية اللجنة ونزاهتها وتوفير الموارد الكافية لها.

واسمحوا لي أن أختتم بالقول إن الولايات المتحدة ستظل شريكا ثابتا وموثوقا به للعراق وللشعب العراقي حاليا وفي المستقبل.

المرفق السادس عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أشكر السيدة جانين هينس – بلاشارت، الممثلة الخاصة للأمين العام للعراق ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على إحاطتها القيمة. وأشكر أيضا جميع موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المعونة في الميدان في هذا الوقت العصيب. وأرحب بالسفير محمد حسين بحر العلوم، الممثل الدائم للعراق، في جلستنا اليوم.

تؤكد فييت نام من جديد دعمها للجهود الهائلة التي تبذلها حكومة وشعب العراق من أجل تحقيق الاستقرار الطويل الأمد في البلد. وفي هذا الصدد، نشيد بالأعمال التحضيرية التي تقوم بها الحكومة العراقية للانتخابات المقرر إجراؤها في شهر تشرين الأول/أكتوبر القادم.

وبينما نعتبر الدعم المقدم من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مهما للغاية، فإننا نواصل التأكيد على ضرورة قيادة العراق لانتخاباته. ويجب تنظيمها بطريقة حرة وعادلة وشاملة للجميع، بمشاركة واسعة من جميع مكونات المجتمع، ولا سيما الشباب والنساء.

ونرحب بإقرار قانون الانتخابات الذي يخصص 25 في المائة من مقاعد البرلمان للمرأة.

ونظرا للتحديات المتعددة التي يواجهها العراق، تشجع فييت نام أيضا الحكومة العراقية على تنفيذ الإصلاحات اللازمة للتصدي لهذه التحديات، ولا سيما تلك الناجمة عن الحالة الاقتصادية وجائحة مرض فيروس كورونا.

كما نؤيد إقامة علاقات أقوى بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لمعالجة القضايا العالقة.

ولا تزال فييت نام تشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية في العراق. وإذ نشير إلى الهجمات على المدنيين والبعثات الدبلوماسية والهجوم الصاروخي الذي وقع أمس في إربيل، فإننا نكرر إدانتنا لجميع الأعمال الإرهابية وعنف المتطرفين. ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

ونشجع تعزيز العلاقات بين العراق وبلدان المنطقة في التعامل مع التحديات المشتركة، بما في ذلك معالجة الشواغل الأمنية. وفي الوقت نفسه، نواصل دعوتنا إلى احترام جميع الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية الكامل لاستقلال العراق وسلامته الإقليمية.

وفيما يتعلق بمسألة المشردين داخليا، نواصل دعم الجهود التي تبذلها حكومة العراق والمنظمات الدولية من أجل عودة المشردين إلى ديارهم. ومع ذلك، هناك مخاوف بشأن إمكانية حدوث أزمة جديدة. ويبين تقرير الأمين العام (S/2021/120) أن 28 في المائة من الأسر المعيشية لم تعد إلى أماكنها الأصلية واعُتبر أنها في حالة نزوح ثانوي. ولا يزال مكان وجود ما لا يقل عن 000 11 شخص غير معروف بعد إغلاق المخيمات في أواخر عام 2020. وننضم إلى المجتمع الدولي في الدعوة إلى عودة النازحين وتوطينهم على نحو آمن وطوعي وكريم ومستدام. وندعو أيضا جميع الأطراف إلى بذل المزيد من الجهود لتجنب حدوث أزمة نزوح ثانوي.

وفي هذا الســـياق، فإن الدعم المقدم من المجتمع الدولي، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة في العراق، أمر أساسي. وترحب فييت نام بالجهود التي تبذلها البعثة ووكالات الأمم المتحدة لمساعدة العراق في السعي لتحقيق الاستقرار والأمن الوطنيين وتقديم المساعدة الإنسانية لعدد كبير من المتضـــررين من النزاع والفقر والجائحة التي لا تزال مســـتمرة. كما ندعو المانحين الدوليين إلى مواصلة تقديم المساعدة للعراق من خلال وكالات الأمم المتحدة.

قبل أن أختتم بياني، نود أن نؤكد مجددا دعمنا للتعاون المســتمر بين حكومتي العراق والكويت في البحث عن المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان وإعادة الممتلكات الكويتية. ونرحب بالتعرف على هوية مفقودين كويتيين مؤخراً باســـتخدام الحمض النووي. ونشـــيد بجهود الحكومة العراقية للوفاء بالتزاماتها، وفقا للقرار 2107 (2013) والقرارات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن.

المرفق السابع عشر

بيان الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة، محمد حسين بحر العلوم

[الأصل: بالعربية]

في البدء، اسمحوا لي أن أتقدم بالتهنئة إلى سعادة السيدة باربرا وودوارد، الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة، على تسلمها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أتقدم بخالص شكري لسعادة الأخ طارق الأدب، الممثل الدائم لتونس، على إدارته المتميزة لجلسات المجلس في الشهر الماضي.

كما أعرب عن امتناني لسعادة السيدة جينين هينيس – بلاسخارت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على الإحاطة التي قدمتها.

منذ الجلسة الأخيرة للمجلس حول الحالة في العراق التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، (انظر S/2020/1144) لم يطرأ أي تغيير حقيقي على وضع وحجم التحديات الكبيرة والمترابطة التي يواجهها بلدي العراق في مختلف المجالات الاقتصادية والأمنية والصحية والاجتماعية. وتعمل الحكومة العراقية على وجه السرعة وبأقصى الإمكانيات وأعلى المستويات، كما وعدت، لتلبية مطالب المواطنين من خلال الحفاظ على السلام والأمن، وتقديم الخدمات، ومكافحة جائحة كوفيد-19، ومكافحة الإرهاب، وتحقيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والمالية الملحة.

ولا يزال الوضع الاقتصادي يشكل مصدر قلق للحكومة العراقية بسبب انخفاض وتقلبات أسعار النفط من جهة، والنفقات الكبيرة التي يتحملها العراق بسبب محاربة الإرهاب وإعادة إعمار المدن المحررة وتنظيفها من المخلفات الحربية والألغام من جهة أخرى. وفي هذا الصدد، وفي إطار الجهود المبذولة لمواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية، في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 قدمت الحكومة لمجلس النواب مشروع قانون الورقة البيضاء للإصلاح الاقتصادي والمالي لتقليل الاعتماد على عائدات النفط وتعزيز الاستثمار، وأوصت باتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الوضع المالي، ولا سيما نقص السيولة. وشملت التوصيات ثلاثة مجالات رئيسية: زيادة الإيرادات وخفض النفقات؛ وإصلاح السياسة المالية والنقدية؛ والإصلاح الاقتصادي العام. كما أرسلت الحكومة مشروع الموازنة إلى مجلس النواب في 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 الذي لا يزال قيد المناقشة.

يعد الوضع المتعلق بجائحة كوفيد-19 حرجاً للغاية، ورغم جميع الإجراءات التي اتخذتها الجهات المختصة، إلا أن ارتفاع عدد المصابين بهذه الجائحة ينذر بالخطر. ولا تزال جائحة كوفيد-19 تشكل تحدياً للعراق، على الرغم من ارتفاع معدلات الشفاء إلى 88 في المائة وانخفاض معدل الوفيات إلى 2,2 في المائة. لا تزال جائحة كوفيد-19 تشكل تهديدا لنظام الرعاية الصحية، مع إصابة أكثر من 000 23 من العاملين في مجال الرعاية الصحية بحلول أوائل كانون الأول/ديسمبر واستنزاف الموارد بسبب الأعداد الكبيرة من المصابين. كما استمرت الأزمة الصحية في التأثير على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفئات الأكثر ضعفا في العراق، وقد أثر تخصيص الموارد لمعالجة هذه الجائحة على التزامات العراق الأخرى.

وبهذا الخصوص، يعرب العراق عن خالص امتنانه لمنظمة الصحة العالمية والدول الصديقة على مساعداتها الصحية السخية في دعم العراق لمواجهة الجائحة ويتطلع إلى دعم المجتمع الدولي في سبيل توفير اللقاحات للجميع بما يضمن ألا يتخلف أحد عن الركب.

ومنذ تشكيل الحكومة الحالية، وهي تضع على عاتقها الوفاء بالالتزامات التي قطعتها أمام الشعب لتلبية مطالب المتظاهرين كأولوية عليا. وبهذا الخصوص، سعت الحكومة إلى تعزيز الثقة مع الشعب بشرائحه المختلفة، لا سيما الشباب، من خلال الاستماع إلى آرائهم واحترام الحقوق الدستورية في التظاهر السلمي وحرية التعبير.

كما قدمت الحكومة وعودا بحماية المتظاهرين من أي انتهاكات لحقوق الإنسان، حيث بذلت الجهات المختصة جهودا كبيرة لمنع الجماعات الخارجة عن القانون من استهداف المتظاهرين وتقليل عدد الحوادث إلى أدنى مستوى ممكن، من خلال توجيه تعليمات صارمة إلى جميع الأجهزة والقوات الأمنية في الدولة بعدم استخدام القوة وعدم حمل الأسلحة في مواقع التظاهرات، وتشكيل قيادة قوات حفظ القانون لتأدية مهام حماية الفعاليات الاجتماعية الكبرى والحفاظ على القانون وتعزيز حرية التظاهر السلمي وحماية المتظاهرين وحريتهم في التعبير عن الرأي بشكل سلمي وفي جميع المحافظات. ثم عملت الحكومة على إعادة هيكلة قيادة قوات حفظ القانون وتحويلها إلى آمرية تابعة لإحدى تشكيلات وزارة الداخلية وإحالة المتهمين إلى التحقيق وكذلك تم إصدار توجيهات بإخضاع جميع منسوبي القوة لدورات تأهيلية وتثقيفية في مجال حقوق الإنسان، بالإضافة إلى قيام الحكومة العراقية بتشكيل لجان تحقيق متخصصة هدفها الوصول إلى المخطوفين من المتظاهرين والصحفيين وجمع المعلومات عن مرتكبي هذه الجرائم وإحالتهم إلى القضاء لينالوا جزاءهم العادل؛ والقبض على المجموعات المسؤولة عن اغتيال الناشطين كجزء من إجراءات الحكومة للوفاء بالتزاماتها بحماية المتظاهرين وتعزيز إجراءات تحقيق العدالة ومنع الإفلات من العقاب. كما بذلت حكومة بلدي جهودا حثيثة لتعويض الضحايا وعوائلهم من خلال عدة أمور منها، تقديم التعويضات لضحايا المتظاهرين وعوائلهم بالإضافة إلى تشكيل لجنة في رئاسة الوزراء للمتابعة وللتواصل مع المتظاهرين بغرض تلبية احتياجاتهم وتعزيز مستوى محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات عبر تشكيل فريق لتقصي الحقائق، مهمته التحقيق في الأحداث الدموية وحالات العنف من القتل والإصابات التي تعرض لها المتظاهرون ومنع تكرار هذه الانتهاكات مستقبلا، حيث تم اتخاذ الإجراء القانوني العادل وفق القانون الوطني ذي الصلة بحق عدد من منتسبي الأجهزة الأمنية الذين ثبت تورطهم بالتعرض للمتظاهرين.

وقد تعهدت الحكومة العراقية في برنامجها الحكومي بفرض حكم القانون وحصر حيازة الأسلحة بيد الدولة وتعزيز جهود الإصلاح الأمني في المؤسسات الحكومية لتقوية إجراءات حقوق الإنسان ضمن سياق فرض سيادة القانون.

وفي هذا المجال، يُعَد الإرهاب الخطر الأكبر والأكثر قدرة على الاستمرار معرقلا جهود العراق نحو التنمية وإعادة الإعمار وعودة المواطنين المهجرين والحصول على المساعدات الإنسانية. وشهدت بغداد مؤخرا هجوما إرهابيا استهدف الأبرياء من المدنيين في سوق شعبي في شهر كانون الثاني/يناير والعملية الإرهابية التي استهدفت مدينة أربيل هذا اليوم، التي أدت إلى استشهاد العشرات وجرح المئات. كما تعرضت عصابات داعش الإرهابية لعدد من الوحدات العسكرية في مناطق مختلفة في الشهر ذاته. وفي هذا الصدد، يجدد العراق التزامه بمواصلة التعاون مع المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب ومواصلة استنفار طاقات الأجهزة الوطنية ذات العلاقة.

وتلتزم استراتيجيتنا الوطنية بتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة لتحقيق أهدافنا وأولوياتنا الوطنية وهي: منع جميع أشكال الإرهاب والتطرف العنيف ومنع تمويل الإرهاب ومنع التجنيد وشل حركة

تنقل الإرهابيين ومكافحة الخطاب الإرهابي والمتطرف وعرقلة الصـــــلات بالجريمة المنظمة ومواجهة خطر الأسلحة البيولوجية والكيميائية.

ويثمن العراق البيان الصـحفي الذي أصـدره مجلس الأمن (SC/1442) الذي يؤكد على اسـتمرار الدعم الدولي للعراق في حربه ضـد الإرهاب وللتضـامن مع العراق حكومة وشـعبا في ضـوء الهجوم الإرهابي الجبان الذي طالَ بغداد مؤخرا. إن الدعم الدولي يعد ركيزة أساسية للعراق في سبيل تعزيز جهوده وقدراته في مكافحة الإرهاب من خلال بناء القدرات وتبادل المعلومات والمساعدة اللوجستية وتنفيذ برامج خاصة لمواجهة التطرف العنيف والصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة وإعادة إعمار المدن المحررة، مما يساعد على العودة الكاملة للنازحين، وتعزيز جهود العودة إلى الوطن لأفراد عوائل المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمسـاعدة على إنشاء مركز وطني لمكافحة الإرهاب.

وتؤكد حكومة بلدي التزامها الكامل بحماية البعثات الدبلوماســـية والقنصـــلية المعتمدة في العراق والعاملين فيها. وتبذل الحكومة في هذا الصــــدد جهودا كبيرة لمنع تكرار الهجمات الصـــاروخية التي تنفذها جماعات خارجة عن القانون والتي تسعى من خلالها هذه الجماعات إلى زعزعة الاستقرار في العراق والتأثير سلبا على التعاون بين الحكومة والمجتمع الدولي في سبيل مكافحة الإرهاب.

يُعَد ملف عودة النازحين داخليا إلى مناطقهم الأصــــلية في مقدمة أولويات الحكومة العراقية، وقد بذلت حكومة بلدي جهودا كبيرة لتســـهيل العودة الآمنة من خلال مجموعة من التدابير والإجراءات، منها توفير الوثائق التي تمكنهم من العودة الطوعية الآمنة واتخاذ العديد من الإجراءات بالتنســـيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المســاعدة إلى العراق ومفوضــية الأمم المتحدة الســامية لشـؤون اللاجئين والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصـــلة والهلال الأحمر العراقي والمؤســســات الوطنية المعنية، للتخفيف من معاناتهم ولتهيئة عودتهم الآمنة. كما أعلنت وزارة الهجرة العراقية بتاريخ 12 كانون الثاني/يناير أنها حققت نجاحا في ملف النزوح الداخلي، إذ تم إغلاق 47 مخيما خلال الشــهور الســت الأخيرة وعادت 000 66 عائلة إلى مناطقها بعد تهيئة الظروف الملائمة لها، بالتعاون مع الحكومات المحلية والجهات الأمنية وبما يتســـق مع البرنامج الحكومي الذي يركز بشـكل رئيسـي على إغلاق ملف النزوح. وأكدت الوزارة على أن الفترة المقبلة سـتشـهد إغلاق مجموعة من المخيمات، منها مخيم الســـلامية ومخيم عامرية الفلوجة في الأنبار، وبينت أن هناك تعاونا مع المنظمة الدولية للهجرة لغلق مخيم الجدعة في نينوى. وكذلك قامت الحكومة بوضع خطة مع ذات المنظمة لإعادة إعمار بيوت النازحين المهدمة، وهي عملية يجري تنفيذها على أرض الواقع. كما ترتبط أزمة النازحين داخليا بالاحتياجات الإنســانية الوطنية. ووفقا لتقارير الأمم المتحدة ذات الصــلة، تضــمنت خطة الاسـتجابة الإنسـانية في العراق في 2020 تنفيذ 128 نشـاطا بمتطلبات مالية إجمالية بلغت 662,2 مليون دولار أمريكي بما في ذلك 397,4 مليون دولار للاســـتجابة غير المرتبطة بالجائحة و 264,8 مليون دولار للاسـتجابة المرتبطة بمواجهة الجائحة، لتغطية الاحتياجات في المجالات الإنســانية المتنوعة مثل الصــحة والتعليم والنظافة والتوعية والأمن الغذائي وإدارة مخيمات النازحين داخليا. وقد ســهلت حكومة بلدي وصــول المساعدات الإنسانية الدولية إلى مقاصدها من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير، حيث قدمت حكومة بلدي منحة طوارئ ومســاعدات غذائية ومشــاريع مدرة للدخل للنازحين، وتم رصــد مبلغ جديد في صــندوق إعادة إعمار تلك المناطق، وسيتم إطلاق خطة الطوارئ أو الخطة الوطنية، التي ستتضمن مبالغ جيدة بالتعاون مع المنظمات الدولية لتأهيل دورهم لأجل إعادتهم. وقامت الحكومة بالتنســيق والتشــاور مع المنظمات الدولية والوزارات المعنية والحكومات المحلية لتأمين وصـــول المســـاعدات الإنســـانية إلى وجهتها المحددة ووفقا

للاحتياجات من دون استثناء أو تمييز. واستمرت في عقد لقاءات تشاورية مع مكاتب المنظمات الدولية والمؤسسات الدولية المعنية بغرض مناقشة العقبات التي تعرقل وصول المساعدات الإنسانية وإيجاد حلول مستدامة ومعالجة أي مشكلة طارئة. وفي هذا الصدد، تؤكد حكومة بلدي على استمرار الحاجة الوطنية إلى جهود الوكالات الدولية المتخصصة ذات الصلة في سبيل تلبية الاحتياجات الإنسانية الوطنية ولا سيما في ظل استمرار تهديد جائحة كوفيد-19، وتقدر المساعدات الثمينة التي قدمتها الدول المانحة في سبيل تغطية الاحتياجات، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وكندا واليابان ومفوضية الاتحاد الأوربي.

كما يسعدني أن أسلط الضوء على التطورات الأخيرة في العملية الانتخابية ومن أهمها تأجيل موعد الانتخابات المبكرة إلى 10 تشرين الأول/أكتوبر 2021. كما أقرّ مجلس النواب في 17 كانون الأول/ديسمبر، "قانون تمويل الانتخابات العامة المبكرة" بمقدار 329 بليون دينار عراقي، وقد قسم قانون الانتخابات الجديد العراق إلى 83 دائرة انتخابية. وقد أعلنت المفوضية المستقلة للانتخابات عن تسجيل 433 حزبا ستخوض الانتخابات القادمة لغاية 11 كانون الثاني/يناير 2021. وفي تطور مهم، أعلنت المفوضية عن استكمال عملية تأمين الأجهزة الإلكترونية الانتخابية ضمن الجدول الزمني المحدد بالاتفاق مع شركة أجنبية، مشيرة إلى أن العدد التقريبي لمراكز الاقتراع على مستوى العراق في الداخل والخارج يُقدر بـ 915 58 مركزا. وبذلك تكون المفوّضية قد استكملت عملية تأمين الأجهزة الإلكترونية الانتخابية ضمن الجدول الزمني العملياتي الخاص بالعملية الانتخابية، مع تسجيل أكثر من 14 مليون ناخب بايومتريا من أصل 26 مليون ناخب بنسبة إنجاز بلغت 56 في المائة.

وتعمل الحكومة العراقية بحرص شديد من أجل تهيئة بيئة إيجابية مؤاتية لتعزيز الحوار مع الحكومة المحلية لإقليم كردستان العراق، لا سيما فيما يتعلق بالموازنة المالية القادمة، والسيطرة على نقاط العبور الحدودية وإدارة الموارد النفطية. وفي هذا الصدد، أود أن أحيطكم علما بأن اللقاءات مكثفة ومستمرة في سبيل التوصل إلى اتفاق مستدام حول الموازنة، حيث قام وفدان من الإقليم بزيارة بغداد. كما دخل اتفاق 9 تشرين الأول/أكتوبر بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان العراق بشأن الترتيبات الإدارية والخدمية والأمنية في سنجار بمحافظة نينوى حيز النفاذ في 21 تشرين الثاني/نوفمبر. وأكدت قيادة العمليات المشتركة بدء تنفيذ البنود الأمنية للاتفاق في الأول من كانون الأول/ديسمبر 2020.

ويواصل العراق مساعيه الحثيثة لتعزيز العلاقات وبناء شراكات مع جيرانه الإقليميين والشركاء الدوليين. فعلى سبيل المثال، في مجال التنمية الاقتصادية، انعقد الاجتماع الرابع لمجلس التنسيق العراقي السعودي في بغداد في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 على مستوى وزراء الخارجية. وأكد الجانبان عزمهما على تعزيز العلاقات الثنائية لتنسيق المواقف بشأن المسائل النفطية والتعاون في مواجهة الإرهاب ودعم الاستقرار الإقليمي وتعزيز العلاقات التجارية.

وتحرص حكومة بلدي على تفعيل حوارات تعاونية واستراتيجية مع العديد من الدول منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2020 نتجَ عنها عدد من الزيارات الرسمية رفيعة المستوى، حيث زار رئيس الوزراء كل من أنقرة وعمان. كما قام وزير الخارجية بزيارات رسمية، بما في ذلك إلى موسكو، تهدف إلى تعزيز العلاقات الثنائية، بما في ذلك العلاقات الاقتصادية، مع الشركاء الدوليين.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استقبلت حكومة العراق وفودا من المملكة المتحدة بقيادة وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جيمس كليفرلي، ودولة فلسطين والنرويج والولايات المتحدة.

وشملت القضايا التي نوقشت خلال هذه الاجتماعات تعزيز العلاقات الثنائية؛ والتطورات الوطنية والإقليمية والأمنية؛ واستمرار التعاون لمواجهة داعش؛ وجهود إعادة الإعمار في العراق.

وتهدف سياسة التفاعل الإقليمي والدولي للعراق إلى تعزيز دوره الإقليمي في سبيل ترسيخ الاستقرار والأمن للتوجه نحو مستقبل أفضل ومزدهر للمنطقة.

يضع بلدي العراق مفردة التعاون جوهرا لعنوان العلاقات مع دولة الكويت الشقيقة، احتراما للالتزامات المترتبة عليه عملا بالفقرة 4 من قرار مجلس الأمن 2107 (2013)، بما في ذلك البحث عن رفات المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية والاستمرار في تغطية أقساط التعويض في الوقت المناسب.

ويبرهن العراق باستمرار على الالتزام الكامل بسداد التعويضات في وقتها المحدد، حيث تمت تغطية الدفعة الأخيرة البالغة 270 مليون دولار أمريكي في 26 كانون الثاني/يناير 2021. كما يسعى العراق إلى الوفاء بالتزامه تجاه إعادة الممتلكات الكويتية بما في ذلك المحفوظات الوطنية. وفي هذا الصدد، سلم العراق 000 362 كتاب إلى السلطات الكويتية منذ عام 2018، إضافة إلى مجموعة أخرى من الممتلكات والمحفوظات. وتستمر جهود البحث المستمرة والمضنية للعثور على مجموعة جديدة من المحفوظات الكويتية التي كان من المفترض أن تسلمها وزارة الخارجية العراقية في نيسان/أبريل 2020. ولكن بسبب ظروف جائحة كوفيد-19، تم تأجيل التسليم.

وبخصوص ملف المفقودين، يثمن العراق إعلان السلطات الكويتية تحديد هوية رفات 20 مفقودا من أصل 69 مفقودا تم تسليم رفاتهم على مجموعتين منذ آب/أغسطس 2019. وفي غضون ذلك، يدعو العراق اللجنة الثلاثية ودولة الكويت إلى تسريع عملية الإعلان في أقرب فرصة عن نتائج اختبارات الحمض النووي لرفات 49 مفقودا.

إن الانتخابات المبكرة القادمة جزء أساسي من برنامج الإصلاح الذي تلتزم به الحكومة العراقية. ونظرا للأهمية القصوى لهذا الأمر، أرسلت حكومة بلدي رسالة بتاريخ 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى رئيس مجلس الأمن تطلب فيها دعم الأمم المتحدة في مجال المراقبة الانتخابية.

إن بناء ثقة المواطنين في العملية الانتخابية وتعزيزها يعد عاملا أساسيا لإنجاح الركيزة الأهم في الديمقراطية وهي الانتخابات. ولهذا الغرض، يثق العراق حكومة وشعبا في حيادية الأمم المتحدة ومهنية موظفيها لترسيخ معايير النزاهة والشفافية في العملية الانتخابية. وهذه هي الثقة التي ترغب حكومة بلدي في استثمارها لتعزيز وإعادة بناء ثقة الناخبين في العملية بالكامل ودفعهم إلى المشاركة الفاعلة لكي تكون إرادة الجماهير حاضرة في نتائج الانتخابات التي ستنعكس من خلال تشكيل حكومة تستمد قوتها من الدعم الشعبي الواسع وتكون قادرة على مواجهة التحديات المختلفة وترسيخ الاستقرار ومكافحة الإرهاب.

وتدرك حكومة بلدي أن الموعد الجديد للانتخابات يمنح الأمم المتحدة الوقت لمعالجة الطلب العراقي بشكل أكثر فاعلية مع احترام سيادة العراق والتعاون مع السلطات الوطنية المختصة.

إن الحكومة العراقية متواصلة مع رئيس مجلس الأمن بشأن طلبها من الأمم المتحدة لإنجاح العملية الانتخابية في العراق. وفي هذا الصدد تم توجيه رسالتين إلى رئيس مجلس الأمن بتقديم الدعم والمراقبة الانتخابية.

ختاما، اسمحي لي، السيدة الرئيسة، أن أشير إلى أن الوقت المتاح لحين موعد الانتخابات القادمة ثمين جدا، ونرجو أن يستثمره أعضاء المجلس الموقر بطريقة أمثل لاتخاذ موقف إيجابي وداعم لطلب العراق بشأن مراقبة الانتخابات في أقرب وقت ممكن.